الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٥٢
الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٤٩ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثاني للمحكمة الدولية (A/50/365)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بالتقرير السنوي الثاني للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أنطونيو كاسيسي، رئيس المحكمة الدولية.

السيد كاسيسي (رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ آخر مرة تشرفت فيها بالحديث أمام الجمعية العامة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، استجدت تطورات إيجابية عديدة في عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وللأسف، لا تزال هناك عقبات كبرى ماثلة في طريق نجاح المحكمة - وهي عقبات لا يمكن التغلب عليها إلا إذا وفّر المجتمع الدولي المساعدة.

إن المحكمة الجنائية الدولية لديها الآن القدرة الكاملة على العمل كهيئة قضائية. وفي الوقت الراهن، أصبحنا أخيرا في وضع يمكننا من توجيه الاتهام إلى المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86550
9586550

لقد قطعنا شوطا طويلا في السنتين اللتين انقضتا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، عندما أنشئت المحكمة. في ذلك الوقت كانت المحكمة تتكون من مجرد ١١ قاضيا ونص نظام أساسي لا أكثر. لم تكن لديها ميزانية ولا مقر ولا قاعة محكمة، ولا سجن ولا موظفون ولا لائحة للإجراءات الجنائية. وفي الأشهر التسعة الأولى من وجود المحكمة لم يكن لديها مدع وكان هذا هو أكثر أوجه قصورها خطورة. ومنذ ذلك الحين تقدمنا بخطوات واسعة. ونتيجة لذلك يمكننا الآن أن نقول باعتزاز إن كل شيء أصبح متوفرا للمحكمة. وأخيرا أصبحنا قادرين على الانصراف إلى إقامة العدل.

وفي السنتين اللتين انقضتا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، تحولنا من كوننا فكرة نبيلة - وقد يقول البعض إنها فكرة مبهمة - إلى واقع حي. والفكرة هي أن الدول الأعضاء يمكن أن تتحد لضمان المعاقبة على الجرائم الفظيعة المقترفة ضد القانون الإنساني الدولي. وكانت هذه الفكرة تقابل بتشكك بل باستخفاف من جانب الكثيرين لاعتقادهم أنها فكرة لا يمكن تحقيقها. لكن تم تحقيقها على الأقل جزئيا، بفضل الصبر والمثابرة. ونحن القضاة شعرنا وبقوة أن علينا واجبا أخلاقيا بأن نبذل قصارى جهدنا لكي نجعل من المحكمة جهازا قضائيا فعالا.

وأود أن أشير بإيجاز إلى ما أعتبره أكبر إنجازاتنا حتى الآن. أولا، أصدر المدعي تسع عرائض اتهام ضد ٤٣ فردا يتهمهم فيها بانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. وهذه العرائض أقرها جميعها قاضي المراجعات. وتم إصدار أوامر بالقبض على كل المتهمين. والمتهمون يضمون فيما بينهم قادة سياسيين وعسكريين.

ثانيا، هناك عدد من التحقيقات الأخرى التي يجري القيام بها حاليا في مكتب المدعي. ونتيجة لذلك تصدر عرائض اتهام جديدة كل شهر تقريبا.

ثالثا، في جلسات الاستماع قبل المحاكمة، أثيرت مسائل عديدة هامة قدمت الدفوع بشأنها أمام غرفة محاكمة وغرفة الاستئناف. وهذه المسائل لها أهمية قصوى، وعلى سبيل المثال يتصل بعضها بالشرعية الدولية ومدى قانونية إنشاء مجلس الأمن للمحكمة. ويتصل بعضها الآخر بموضوع اختصاص المحكمة، أي صلاحيتها لإجراء المحاكمة عن جرائم معينة. وتتصل مسائل أخرى بحماية الشهود. وبهذا أتيحت لغرفة المحاكمة المعنية وغرفة الاستئناف فرصة إصدار أحكام بشأن هذه المسائل الهامة مما يمثل فتحا جديدا في مجال القانون الجنائي الدولي.

رابعا، من المزمع الآن وقد تم الاستماع إلى كل الدفوع السابقة للمحاكمة أن تبدأ محاكمة أحد المتهمين في غضون بضعة أشهر. ويرجع البطء في بدء المحاكمة كليا إلى المشاكل التي أثارها الدفاع. فمحامي الدفاع طلب من المحكمة أن تعطيه الموارد المالية الضرورية لإعداد مرافعته، وكذلك الوقت الضروري لمقابلة الشهود. وقد دفع بأنه لم يتمكن حتى الآن من الاتصال بشهود الدفاع لوجودهم في منطقة حرب وبسبب الامتناع الكامل عن التعاون - وأكرر الكامل - من جانب سلطات صرب البوسنة في بالي. والمحكمة بطبيعة الحال تعتبر أن حقوق الدفاع ومبدأ المحاكمة العادلة مقدسان ولهذا رأت وجوب الموافقة على هذا التأجيل.

خامسا، عقدت جلسة استماع بموجب المادة ٦١ من النظام الداخلي للمحكمة وقواعد الإثبات. وتنص المادة ٦١ على إجراء خاص يمكن اللجوء إليه عندما لا يمثل المتهم أمام المحكمة، إما بسبب تعذر القبض عليه أو بسبب رفض السلطات التعاون مع محكمتنا. وهذا الإجراء الخاص، الذي لا يشكل بتاتا محاكمة غيابية، وضع لتفادي تمكين المتهم من أن يعيق ببساطة مجرى العدالة الدولية بعدم الحضور أمام المحكمة. وبموجب هذا الإجراء يصح أن يستدعي المدعي الشهود، وأن يشهدوا علانية، وأن تثبت شهاداتهم في المحاضر لفائدة الأجيال المقبلة.

وعلى أساس شهاداتهم، يصح أن تخلص غرفة المحاكمة إلى أنه توجد أسس معقولة للاعتقاد بأن المتهم قد ارتكب فعلا الجرائم الوارد ذكرها في عريضة الاتهام، ويصح لها أن تصدر أمر قبض دوليا بحقه.

ولقد طبقت المحكمة في الشهر الماضي المادة ٦١ لأول مرة. وحضر إلى المحكمة ثلاثة عشر شاهدا للإدلاء بشهاداتهم فيما يتعلق بفظائع أدعي بارتكاب المتهم لها. وفي نهاية الإجراءات، أصدرت غرفة المحاكمة أمر قبض دوليا بحق المتهم. كما طلبت غرفة المحاكمة مني، بوصفي رئيسا للمحكمة، أن أبلغ مجلس

الأمن بعدم تعاون إدارة حرب البوسنة في بالي مع المحكمة. وفعلت ذلك يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وخلاصة القول أن المحكمة تعمل بوضوح على إنجاز المهمة الموكولة إليها. ومع ذلك، فإن الدرب لا تخلو من عقبات معينة، وسأوجز الآن ثلاث عقبات منها.

أولا، إن القرارات والأوامر والمطالب الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا يمكن إنفاذها إلا بواسطة الآخرين، أي السلطات الوطنية. وخلافا للمحاكم الجنائية المحلية، ليس لدى المحكمة أجهزة إنفاذ موضوعة تحت تصرفها. وهي لا تملك، دون وساطة السلطات الوطنية، تنفيذ أوامر القبض، أو ضبط الأدلة، ولا تملك إرغام الشهود على الإدلاء بشهادتهم، ولا تملك إجراء تفتيش في المواقع التي يُدعى ارتكاب الجرائم فيها. فهذه الأغراض جميعها عليها التوجه إلى سلطات الدول بطلب اتخاذ الإجراء اللازم. ومحكمتنا تشبه ماردا يفتقر إلى ذراعين ورجلين. وهو يحتاج إلى أطراف اصطناعية لكي يستطيع المشي والعمل. وهذه الأطراف الاصطناعية هي سلطان الدول. فالمحكمة لا تستطيع أن تعمل دون مساعدتها.

والمعترف به أن هذا الأمر ينطبق على جميع المؤسسات الدولية التي تحتاج إلى مساندة الدول لكي تستطيع أن تؤدي عملها. غير أن محكمتنا تحتاج إلى مساعدة الدول بدرجة تفوق حاجة أية مؤسسة دولية أخرى، لأن أعمالها تؤثر تأثيرا مباشرا على أفراد يعيشون على أراضي دول ذات سيادة ويخضعون لسلطانها القضائي. واعتماد الدول لجميع التدابير التشريعية والإدارية والقضائية اللازمة للتنفيذ العاجل لأحكام المحكمة أمر يكتسي بالتالي أهمية حاسمة.

والمؤسف أنه على الرغم من القرار الواضح الذي اتخذه مجلس الأمن بإصداره لقراره ٨٢٧ (١٩٩٣)، فلم تسن من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - البالغ ١٨٥ دولة سوى ١٥ دولة لا غير - وأكرر ١٥ - التشريع اللازم لتنفيذ هذا القرار. وهناك عدد قليل آخر من الدول التي اكتفت حتى الآن بمجرد الإعلان عن عزمها على سن هذا التشريع في المستقبل القريب.

وقلة التعاون هذه تصبح مدعاة خاصة لشلل محكمتنا عندما ينصب الأمر على تنفيذ أوامر القبض. وكما قلت، ليس لدى المحكمة أية وكالة إنفاذ تحت تصرفها؛ وهي لذلك تحتاج إلى مساعدة الدول على تنفيذ أوامر القبض التي تصدرها. والمؤسف أن كيانين من الكيانات التي كانت تشكل يوغوسلافيا السابقة يرفضان حتى الآن أن يتعاونا، وإنني أشير بذلك إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وإدارة صرب البوسنة في بالي. وامتناعهما الكامل عن التعاون يعوق عمل المحكمة إلى درجة كبيرة: فثمة ٤١ متهما من المتهمين الـ ٤٣ موجودون على أراضيهما، بيد أنهما لم تعمدا إلى القبض على هؤلاء المتهمين وتسليمهم إلى محكمتنا. ولا يسعنا أن نشرع في المحاكمة دون حضور المتهمين المادي بيننا.

والعقبة الثانية التي تواجه المحكمة نابعة من حقيقة أنها تجري المحاكمات في وقت لا يزال فيه الصراع المسلح قائما، ولا تزال فيه إراقة الدماء والمعاناة حقائق يومية. وهذا مخالف تماما للوضع الاعتيادي للمؤسسات القضائية التي تُعنى بجرائم ارتكبت إبان القيام بأعمال عدائية. فهي لا تتدخل إلا عندما يتوقف الصراع، مثلما حدث في نورمبرغ وطوكيو. أما محكمتنا فهي مطالبة بتطبيق العدالة بينما الصراع المسلح مستمر، وبينما مخططو ومرتكبو الجرائم يحتمون بالمظلة الواقية المتمثلة في القوة العسكرية أو القوة السياسية. والواضح أن السلطات المتواطئة في الجرائم أو التي تتحمل على الأقل مغبة الإهمال الجنائي لعدم قيامها بمنع أو وقف الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، لن تسلم بنفسها للمحكمة أي متهمين.

وجميع هذه الأمور تُعقّد مهمة محكمتنا بدرجة كبيرة. فمن جانب، قد يُمنع المحققون - سواء كانوا يعملون باسم المدعي العام أو الدفاع - من جمع الأدلة أو مقابلة الشهود وذلك بسبب استمرار الصدامات المسلحة. ومن جانب آخر قد يخشى الشهود لعدم وجود جهاز حماية تابع للدولة، من ارتكاب أعمال انتقامية ضدهم أو ضد أقربائهم، وقد يمتنعون بالتالي عن التقدم للإدلاء بشهاداتهم. وأخيرا، فإن حالة الصراع المسلح قد توجد لدى مواطنين عديدين ميلا إلى التحزب. فمجرمو الحرب قد يُستقبلون بالتهليل بوصفهم أبطالا، والتعاون مع المحكمة قد يُنظر إليه على أنه عمل من أعمال الخيانة.

والشاغل الثالث هو الصعوبة التي واجهتها المحكمة - ولا تزال تواجهها - في الحصول على الموارد المالية والعملية اللازمة للاضطلاع بعملها. فالميزانية للسنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ لم تُعتمد إلا في تموز/يوليه ١٩٩٥. وبعد شهرين قصيرين، أوجدت الأزمة المالية في الأمم المتحدة مشكلات جديدة. وهذه الأنواع من القيود المالية تؤثر على محكمتنا في الصميم لسببين رئيسيين.

أولا، إن المحكمة مؤسسة جديدة مبتكرة، وهي في المراحل الأولى من نموها، ونحن نضطلع بأنشطة لم تضطلع بها الأمم المتحدة أبدا من قبل. ونحتاج إلى توظيف مجموعة كاملة من الموظفين على نحو عاجل، ونحتاج إلى تزويدهم بالأدوات الكافية لعملهم، ونحتاج إلى أن تتوفر لنا الأموال الكافية لتغطية النفقات الأولية لتهيئة بيئة العمل اللازمة للمحكمة.

ويوجد سبب ثان أدى بسبب قيود الميزانية إلى جعل حياتنا في المحكمة صعبة بصورة خاصة. فالحاجة إلى التحقيق في جرائم جارية على بعد نصف قارة منا، وفي بيئة متغيرة باستمرار، تتطلب قيام محققينا بعمل فوري تتجلى فيه سرعة الاستجابة. يجب أن يتحركوا بينما الأحداث لا تزال جديدة. وعندما تسنح فجأة فرصة ممكنة للتفتيش على مقابر جماعية، ينبغي ألا نشغل أنفسنا بالتساؤل عما إذا كانت الاعتمادات اللازمة للسفر متوافرة.

إن جميع هذه الأعمال مكلفة - فلا شك في ذلك. ولكن إذا أرادت الأمم المتحدة أن تستمع إلى صوت العدالة جهوريا واضحا فلا بد أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لدفع الثمن.

إن القرار الذي اتخذه الأمين العام مؤخرا بتحميل جميع الإدارات ذات الصلة المسؤولية المباشرة عن تنفيذ تدابير خفض التكاليف التي أصبحت سارية المفعول، إنما هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وهذا نبأ يلقى فعلا الترحيب من المحكمة. فالمسؤولية عن وضع الأولويات وتحديد أهداف الانفاق باتت على الأقل في أيدينا الآن. ولكن هذا لا يكفي. ونحن نحث الجمعية على مساعدتنا على الاضطلاع بالمهمة الموكولة إلينا عن طريق توفيرها الموارد التي نحتاج إليها أشد الحاجة.

وحتى نتغلب على المصاعب التي ذكرتها حتى الآن، من المهم أن نحظى بمساندة أعضاء الجمعية العامة المتزايدة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ بأن عددا من الدول قد قدم، حتى الآن، لمحكمتنا مساعدات سياسية وأدبية ومالية محسوسة. والبلد المضيف، هولندا، على وجه الخصوص، يقدم مساعدة مستمرة، بلا تحفظ ونحن نعرب عن امتناننا العميق له. كما ينبغي الثناء أيضا ثناء كبيرا على الاتحاد الأوروبي لدعمه القيم في مجالات عديدة؛ ولولا هذا الدعم لكانت مهمتنا أقسى وأهول.

إننا ندرك في لاهاي أن العالم يراقب كل تحرك من تحركاتنا عن كثب شديد وبمشاعر متضاربة: هناك توقعات سخية ولكن هناك أيضا تشكك كبير. ولا بد لنا أن نلبي هذه التوقعات؛ وأن نبدد تلك الشكوك. إن فشل محكمتنا سيعني فشل محكمة رواندا أيضا، وفكرة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة ذاتها يمكن أن تنتكس لعقود من الزمن. والأكثر أهمية من ذلك، أن فشل المحكمة معناه عدم تحقق آمال ومطالب كل هؤلاء الضحايا في يوغوسلافيا السابقة الذين يطالبون بإصرار بتحقيق العدالة.

لقد قيل إن الخوف واللامبالاة يمثلان أقوى المشاعر السائدة في زماننا. والمحكمة رمز يشير إلى أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تتهم باللامبالاة تجاه الخوف والمعاناة السائدين في يوغوسلافيا السابقة. ومن ثم، فإن السماح لمحكمتنا بأن تتلاشى من الوجود أو بأن تستسلم في نهاية الأمر للعقبات التي ذكرتها من قبل، يعني في النهاية أن المجتمع العالمي سيكون قد وقف عاجزا في وجه مآس إنسانية مروعة مثل المآسي التي تتكشف حاليا في يوغوسلافيا السابقة.

واسمحوا لي بأن أتناول باختصار موضوعا هاما آخر هو الأثر المحتمل لنجاح مفاوضات السلام على محكمتنا. في الوقت الحالي يبدو أن هناك إمكانية حقيقية للتوصل إلى سلام دائم في المنطقة. فإذا ما حل ذلك اليوم المنشود، هل تصبح المحكمة عديمة الفائدة؟ الجواب يجب أن يكون "لا" بوضوح. إن أهمية المحكمة لا يمكن إلا أن تزداد. وإذا ما كان لسلام دائم أن يتحقق، يجب أن يصاحبه شعور بالعدالة في عقول جميع مواطني يوغوسلافيا السابقة وبخاصة ضحايا الأعمال الوحشية. التي وقعت في أراضيها. وفي نهاية أية حرب، إذا ما عومل الذين مارسوا الأعمال الوحشية وضحاياهم معاملة واحدة، فإن التركة التي تخلفها

الحرب من مشاعر الكراهية والحقد والمرارة لن تختفي ولكنها ستظل تعتمل في الصدور. ووجود السلام في مناخ كهذا سيكون أمرا مزعزعا فعلا. بيد أنه إذا واصلت المحكمة، بصفتها هيئة محايدة، عملها المتمثل في تقديم أشد المجرمين فظاعة، أو حتى حفنة منهم إلى العدالة، فإن الذين تكبدوا طوال أربع سنوات عناء هذه الحرب الجهنمية سيكونون أقدر على الغفران المطلوب لإحلال السلام بصورة دائمة.

بل إن المحكمة ستصبح، عند مجيىء السلام، أكثر كفاءة وأحسن قدرة على إنجاز مهمتها. فمع السلام، لن تظل الدول في وضع يمكنها أن تتجنب فيه التعاون مع المحكمة؛ وسيكون عليها أن تمتثل لطلبات المحكمة بتسليم المشتبه فيهم. وبالمثل، فإن الدول القائمة في المنطقة التي لم تظهر حتى الآن اهتماما كبيرا بمساعدة المحكمة ستصبح لها مصلحة حقيقية في التعاون، حتى تضمن سلامة وضعها في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أنه رغم المصاعب التي لا حصر لها التي واجهناها طوال العام الماضي، فإن القضاة في لاهاي بل جميع العاملين بها، لم يصبهم اليأس. بل هم يواصلون العمل بلا كلل، واضعين في الاعتبار الكلمات القوية التي نطق بها في مثل هذا الشهر من ٥٠ عاما، يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥، المدعي العام للولايات المتحدة، القاضي جاكسن، في نورمبرغ، بصدد المحاكمة التي كانت تفتح هناك، حيث قال:

"إن هذه المحاكمة تمثل جهد البشرية المستميت لتطبيق حكم القانون على رجال دولة استخدموا سلطات الدولة التي في أيديهم للاعتداء على ركائز السلم في العالم".

والقضاة في لاهاي يرون أن هذه الكلمات تصدق على محكمتهم أيضا. وهم يبذلون أيضا "جهدا مستميتا" لتحقيق هدف تطبيق حكم القانون الإنساني الدولي على الذين خططوا لارتكاب جرائم مروعة في يوغوسلافيا السابقة أو أمروا بارتكابها أو ارتكبوها بأنفسهم.

وآمل كثيرا أن تتمكن المحكمة - وقد انتقلت إلى المرحلة الثانية من مراحل تطورها - أي مرحلة التشغيل العملي - من تحقيق نتائج مثمرة لإمكانيتها الهائلة، وأن تدلل بالتالي على أن العدالة الجنائية الدولية يمكن أن تقوم بدور لا غنى عنه في تهدئة الخواطر في المجتمع العالمي.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أتكلم بصفتي ممثلا لبلد أيد بحرارة قرار مجلس الأمن بإنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. كما أمثل أيضا البلد الذي أقيم فيه مقر المحكمة.

لماذا أيدت حكومة هولندا ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن، ولماذا رحبت حكومة بلدي بالمحكمة في لاهاي؟ الجواب، كما قال وزير الشؤون الخارجية للمملكة في بيانه أمام الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، أن من الأهمية القصوى ألا يدين المجتمع الدولي هذه الجرائم الوحشية فحسب، ولكن أيضا أن يحاكم المسؤولين عنها فضلا عن مرتكبيها الفعليين - وذلك كمسألة عدالة وأيضا كمسألة ردع.

إن الإفلات من العقاب يشجع على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية مستقبلا. والإفلات من العقاب يترتب في كثير من الأحيان على عزوف أو عجز الدولة التي يكون من واجبها أن تحاكم عن هذه الجرائم، عن الإقدام على هذه المحاكمة. ولذلك، تعتبر حكومة هولندا قرار مجلس الأمن بإنشاء المحكمة - وهي محكمة محايدة يمكنها أن تقوم بتلك المهمة وتحاول بالتالي إنهاء حالة الإفلات من العقاب - مكملا ضروريا للنظام القضائي القائم، ومعلما هاما في تاريخ الاختصاص الجنائي الدولي. إن المجتمع الدولي - وللمرة الأولى منذ نورمبرغ وطوكيو، يحمل أفرادا المسؤولية عن الأعمال التي ارتكبوها خلال زمن الحرب وفي حالات الحرب. وفي سياق هذا التاريخ التعس ليوغوسلافيا السابقة تعد هذه واحدة من النتائج الإيجابية القليلة جدا حتى الآن.

ولقد ذكر رئيس المحكمة في تقريره الثاني، عن حق، أن المحكمة قد بدأت في تحقيق آمال وتطلعات الضحايا في يوغوسلافيا السابقة، وأن الأعمال التحضيرية قد اكتملت وأنشطة المحاكمة قد بدأت، مما يقرب المحكمة من تحقيق أهدافها الأساسية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٨٠٨ (١٩٩٣).

وستعتبر حكومة هولندا أنها نكسة خطيرة إذا تباطأت هذه العملية أو تعرضت لخطر لأي سبب كان. وسيكون من المحزن حقا لو أن المحكمة، لأسباب سياسية أو مالية، أو من خلال الافتقار إلى التعاون، أصبحت عاجزة عن الوفاء بمهمتها في تطبيق المبادئ الأساسية للقانون الإنساني. وعلاوة على ذلك ستكون لهذه الحالة محاذير خطيرة على تطور القانون الدولي وسلطة مجلس الأمن، ومصداقية السعي إلى تحقيق المجتمع الدولي للعدالة، وعلى الجهود التي تبذل في الوقت الحاضر لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة - وهي محكمة ترى حكومتي أن إنشاءها ينبغي أن يكون هدفنا في نهاية المطاف.

إن هولندا ما برحت تؤيد على الدوام عمل المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة. وقد قامت حكومتها بدور نشط في تحديد واقتناء الموقع المناسب للمحكمة. وقد تحملت أعباء تحويل مبنى للمكاتب إلى مبنى ملائم للمحكمة، ووضعته تحت تصرف المحكمة، بدون مقابل للسنة الأولى. وقد اضطلعت حكومة هولندا أيضا بمهمة حماية هذا الموقع، فضلا عن حماية العاملين في المحكمة.

والخبراء الهولنديون يدعمون إجراءات التحقيق بدون مقابل، وقد أتاحت الحكومة مؤخرا مبلغ ٢ مليون دولار للمحكمة لتصفية الكمية المتراكمة من الوثائق والمعلومات، التي كان تراكمها يهدد باختناق العمل في جهاز المحكمة الإداري ومن ثم سير عمل المحكمة نفسها.

ويتضح من ذلك أن الأداء الصحيح للمحكمة مسألة توليها حكومة هولندا رعاية كبيرة، لأن الكثير جدا من الأمور متوقف على هذا الأداء.

وإذا أريد أن تكون المحكمة فعالة، فإنها ستحتاج إلى موارد مالية كافية، وستحتاج كذلك إلى تعاون جميع الدول من خلال توفير ما لديها من المعلومات وتسليم المشتبه فيهم الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام.

لقد بدأت المحكمة بداية طيبة متينة. وشرعت في محاكمة السيد تاديتش. وأعلنت صلاحيتها في نظر هذه القضية، ولكنها أرجأت المحاكمة الفعلية لإتاحة مزيد من الوقت للدفاع للتحضير الملائم لقضيته. ويقوم المدعي العام بإعداد الاتهامات ضد المشتبه بهم الآخرين، بناء على الخبرة التي اكتسبت في قضية تاديتش. وقد بدأت التحقيقات الرسمية ضد السيد كارادتش والجنرال ملاديتمش وغيرهم.

وتؤمن حكومة هولندا إيمانا عميقا بأن المحكمة ستحقق النجاح. ومع مرور الوقت، سيجعل هذا النجاح مجرمي الحرب المحتملين يفكرون أكثر من مرة قبل الانخراط في انتهاكات للقانون الإنساني. ومما لا يقل عن ذلك أهمية أنها قد تكسر حلقة الثأر بين الشعوب، بإلقائها اللوم على عاتق الأفراد الذين كانوا المحرضين الرئيسيين والمنفذين، وبذلك تساعد في تهيئة أساس للسلم الدائم.

ولهذه الأسباب، نرى أن المحكمة تستأهل الدعم المطلق من جانب المجتمع الدولي.

السيد كوتشتكوف (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن سلطات وشعب البوسنة والهرسك، وكذلك الجماهير الديمقراطية في العالم، قد قبلت وأشادت بالقرار القاضي بإنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وذلك كتعبير عن تصميم المجتمع الدولي على محاكمة جميع الذين شاركوا في إعداد أو تنفيذ سياسة إبادة الجنس والعدوان ضد البلدان والشعوب ذات السيادة في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

إن المسؤولين عن تنفيذ سياسات إعلاء القومية والتعصب الوطني يجب مساءلتهم ومحاسبتهم عن جرائم لم يقع لها مثيل في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي نفس الوقت، لا بد أن يكف هؤلاء عن الانخراط في المذابح والاغتصابات وعمليات القتل الإجباري للسكان المدنيين وإفناء شعوب بأكملها. والمسألة هنا تنصب على انتهاكات هي أفدح الانتهاكات لحقوق الإنسان التي هي حقوق مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف وغيرها من الاتفاقيات الدولية.

وأداء المحكمة ليس لإرضاء ضحايا الجرائم فحسب؛ بل أيضا لردع المجرمين المحتملين في المستقبل. إن أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة - معظمهم من المدنيين الأبرياء: نساء وأطفال وأهالي أكثرهم من البوسنيين المسلمين - قد قتلوا في أراضي جمهورية

البوسنة والهرسك وحدها. وآلاف من الناس، معظمهم في سن التجنيد وصبية صغار، قد اختفوا. وحوالي ٢ مليون نسمة، أي حوالي نصف سكان البوسنة والهرسك، قد طردوا من ديارهم. وآلاف النساء قد اغتصبوا بصورة منتظمة وبأبشع الدوافع.

هذه كلها مكونات في الاستراتيجية والتكتيكات الرامية إلى تحقيق مآرب سياسة قومية فاشية، وشن العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك. وفضلا عن ذلك، عمد المعتدي، إلى جانب العصابات الإرهابية التي قام بتشكيلها ودعمها، إلى القيام بصورة منتظمة بتدمير كامل التراث التاريخي والحضاري غير الصربي. فلقد دمرت المساجد والكنائس، ودكت المقابر الإسلامية.

وحتى الوقت الحاضر، كان ما شهدناه تعبيرا عن سياسة ترمي إلى القضاء في الأراضي التي يحتلها المعتدون مؤقتا على معالم كل حضارة لا تتوافق وسمات هؤلاء المعتدين القومية أو الدينية. إن هذه الأراضي تخضع بصفة مؤقتة لاحتلال قوات شبه عسكرية تحت القيادة القومية الفاشية في بالي لكارادجي وملاديتش، وكل منهما قد صدرت بحقه عريضة اتهام في المحكمة الدولية، بوصفه من أبرز مجرمي الحرب. إنهما حقا مجرما حرب، ويجب ألا ننسى هذان الاسمان.

إننا نعتبر أن عمل المدعي العام كان فعالا حتى الآن، ونتوقع من عمل غرف المحاكمة أن يكون فعالا بدوره.

لقد تكررت الإشارة، كما يجب، إلى مأساة شعب البوسنة والهرسك وشعب رواندا أثناء مداولات هذه الدورة للجمعية العامة، في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة.

والكثير من هذه الحقائق هي حقائق معروفة تماما، ولكن، باسم الحقيقة والعدالة، ينبغي أن تسلط الأضواء على ما حدث حتى يصبح ظاهرا أمام الجميع. وفي هذا الصدد، نؤيد تقرير المحكمة الدولية ونرحب به. ونرحب ببالغ السرور بالملاحظة الواردة في التقرير بأن المحكمة الدولية:

"أصبحت ... قريبة إلى حد كبير من تحقيق أهدافها الرئيسية المبينة في قراري مجلس الأمن ٨٠٨ (١٩٩٣) و ٨٢٧ (١٩٩٣)". (A/50/365 الفقرة ١).

المسألة هنا ليست مسألة انتقام. المسألة هي العدالة - والعدالة فيما يتصل بجميع الجرائم التي اقترفت؛ العدالة لمئات الآلاف من الأشخاص الذين تعرضوا لمعاناة لم يسبق لها مثيل؛ العدالة للأطفال الذين قتلوا وشوهوا؛ العدالة لآلاف النساء المغتصبات؛ العدالة للمدن والقرى التي دمرت؛ العدالة للأسر التي فرق بينها؛ العدالة للناس في المدن المحاصرة الذين تكبدوا العذاب طوال أكثر من ثلاثة أعوام تعرضوا فيها للقصف ولرصاص القناصة وحرموا فيها بصورة متعمدة ودائمة من الكهرباء، والماء، والدواء، والغذاء، ومن حقهم في الحركة، ومنعوا فيها من إجلاء المرضى والجرحى ليتلقوا الرعاية الصحية الضرورية.

هذه هي حالات سراييفو وغورازده وبيهاتش وتوزلا وسريبرينيتسا وزيبا - وهي مدن حددتها الأمم المتحدة على أنها "مناطق آمنة". ويوجد العديد من المدن والقرى الأخرى التي تعيش هذه الحالة. ويجب ألا ننسى معاناة هؤلاء الناس - من أجل أطفالنا ومن أجل الأجيال القادمة التي ينبغي أن تعيش في سلام وحرية وتتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تلتزم بها الأمم المتحدة التزاما رسميا.

تلك كلها أسباب تدفع إلى مطالبة كل واحد موجود هنا، وإلى أن نتوقع بحسن نية، كما كان الحال حتى الآن، تقديم الدعم الكامل للمحكمة الدولية. وإذ نضع هذا في اعتبارنا، نشير إلى ضرورة ضمان الدعم التام من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعمل المحكمة الدولية. ويفترض هذا، قبل كل شيء، ووفقا لأحكام النظام الأساسي للمحكمة، تسليم جميع الأشخاص الذين أصدرت المحكمة عرائض اتهام بارتكابهم الجرائم. ويفترض هذا أيضا تقديم الدعم الإضافي للمحكمة الضروري كي تضطلع بمهامها بفعالية - بما في ذلك الدعم المالي والتقني والإجرائي - وكذلك زيادة عدد القضاة، أي زيادة عدد غرف المحاكمة.

وإن تجربة عمل المحكمة وكذلك النتائج الملموسة التي أسفرت عنها التجربة تكتسي أهمية حاسمة لاتخاذ قرار بإنشاء محكمة جنائية دولية، الأمر الذي يحظى بتأييدنا.

واعترافا بالفضل الكامل للمدعي العام الأونرابل القاضي غولدستون وبوضع كامل الثقة به ومنحه الدعم التام فيما يتعلق بالعمل الذي يضطلع به حاليا وبكل ما قام به حتى الآن، فإننا نطلب ونتوقع أيضا إصدار عرائض الاتهام بحق جميع المجرمين في أقرب وقت ممكن، إذا توفر الأساس القانوني لذلك وإذا تم جمع كل الأدلة الضرورية. ونشدد بخاصة على أنه يجب على المحكمة ألا تسمح للإجراءات القانونية المتخذة بحق "السمكة الصغيرة" أن تخفي أهم المحرضين على الجرائم المروعة المتمثلة في إبادة الأجناس وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمخططين والمنظمين والمنفذين لهذه الجرائم. وبسبب الأبعاد العالمية وطابع الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك، وفي أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة يجب أن تحظى المحكمة الدولية بتأييد خاص من جانبنا وأن تشغل مكانا خاصا، لما فيه مصلحة المبادئ العامة للعدالة الإنسانية.

وفي هذا السياق، نصر على إحضار رادوفان كارادجي وراتكو ملاديتش وجميع الآخرين الذين يجب أن يحاسبوا عن المأساة البشرية المروعة التي انزلوها بملايين البشر في البوسنة والهرسك وفي أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة للمثول أمام المحكمة الدولية.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إذ أتكلم عن تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، أود في البداية، أن أتوجه بالشكر لرئيس المحكمة، القاضي انطونيو كاسيسي، على بيانه الواضح والشامل والمستفيض. ذلك البيان والتقرير يبينان كلاهما التطورات الإيجابية العديدة في عمل المحكمة، بالإضافة إلى الصعوبات الرئيسية في مجال الوفاء بالولاية التي أوكلتها إليها الأمم المتحدة. وتشعر إيطاليا بالسرور خاصة إزاء الإنجازات التي حققتها المحكمة، وهي ملتزمة التزاما تاما بالمساعدة في التغلب على المشاكل التي ما زالت قائمة في طريقها.

لقد استطاعت المحكمة منذ إنشائها في ١٩٩٣ أن تقطع شوطا بعيدا في إنشاء آلية قضائية فعالة للمحاكمة وتوقيع العقوبة على الجرائم المرتكبة ضد القانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة. وبالرغم من المشاكل الهائلة، تم تحقيق عدد من النتائج الهامة - والفضل يرجع بصفة خاصة إلى مهارة وتفاني القضاة، ومكتب المدعي العام، والمنظمات غير الحكومية، التي شاركت في هذا الجهد.

لقد دخلت المحكمة الآن طور التشغيل الكامل. وقدم المدعي العام عرائض الاتهام، التي أكدها القضاة الذين يتولون النظر في القضايا. وتم إصدار أوامر القبض على المتهمين. ولئن كانت أوامر القبض هذه، الصادرة بحق الزعماء السياسيين والعسكريين، لم تنفذ بعد، فإنها أدت إلى استبعاد أولئك الأشخاص من طاولة المفاوضات. علاوة على ذلك، عقدت جلسات استماع في غرف المحاكمة وفي غرف الاستئناف. وفي واحد من الإجراءات القانونية تلك، استمعت المحكمة لـ ١٣ شاهدا. وتيسر هذا النشاط بفضل إنشاء جميع الهياكل الأساسية القضائية اللازمة - وهذا مجال آخر اضطرت فيه المحكمة لأن تبدأ من الصفر.

وكما سمعنا، ثمة مشاكل أخرى كبيرة، ما زالت تنتظرنا، ولكي تفي المحكمة بتوقعات المجتمع العالمي، فإن التعاون التام من جانب جميع الدول الأعضاء ينطوي على أهمية حاسمة. ويجب على الدول أن تتعاون من خلال اعتماد تشريعات وطنية لتنفيذ النظام الأساسي للمحكمة. ومن دون تلك التشريعات، لا يمكن الاضطلاع بأعمال التفتيش وتنفيذ أوامر إلقاء القبض، ولا يمكن أيضا تنفيذ مذكرات الإحضار. وكذلك فإن الدعم المالي الكافي للمحكمة أمر لا غنى عنه. ويسعدني أن أقول إن إيطاليا كانت أول بلد يعتمد تشريعات التنفيذ، كما أنها قدمت مساهمة مالية كبيرة في الصندوق الاستئماني للمحكمة.

ويحدونا وطيد الأمل أن تعزز مفاوضات السلام الحالية بشأن يوغوسلافيا السابقة دور المحكمة بدلا من تعريضه للخطر. ويجب أن تتضمن التسوية السلمية أحكاما تفرض على جميع الأطراف المعنية واجب أن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمة. فالسلام والعدالة يجب أن يسيرا يدا بيد.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على سبب آخر يجب على المحكمة أن تحقق النجاح من أجله. فالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكذلك المحكمة الدولية لرواندا، تعتبران نوعا من المختبر في مجال العدالة الجنائية الدولية، ويمكن أن تدللا على أهمية قصوى بالنسبة لإنشاء المحكمة الجنائية الدائمة في المستقبل. ولقد طالبت إيطاليا باستمرار بإنشاء محكمة

دائمة، وجددت مؤخرا عرضها لاستضافة مؤتمر دبلوماسي لاعتماد النظام الأساسي الخاص بها. وبالتالي، لا يسعنا سوى تقديم الدعم التام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ليس فقط من أجل إحضار مرتكبي الجرائم الشنيعة ضد الإنسانية للمثول أمام العدالة، بل أيضا، واسمحوا لي أن أكرر، كمعلم بارز في الطريق إلى إنشاء محكمة جنائية دولية.

السيد دانيش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري للسيد انطونيو كاسيسي، رئيس المحكمة الدولية، على تقديمه التقرير السنوي الثاني للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

إن السلام في جمهورية البوسنة والهرسك لا يمكن أن يحل بشكل كامل أو يوثق به بعد ذلك، ما لم تحاكم العناصر الإجرامية التي نظمت وارتكبت الفظائع البشعة والمؤلمة في تلك المنطقة. لقد جرح ضمير العالم بممارسة "التطهير العرقي" والانتهاكات الجسيمة للقوانين والأعراف المطبقة في الصراعات المسلحة، وبالمعاملة اللاإنسانية التي يلقاها مسلمو البوسنة على أيدي الصرب، بما فيها جريمة إبادة الأجناس والاغتصاب الجماعي للنساء والتعذيب والتشريد القسري للمدنيين. وهذه الجرائم أقنعت المجتمع الدولي في نهاية المطاف بأن يعجل بإنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم. وهذا يعني أن هذه الأعمال الإجرامية التي يتعذر تفسيرها، لا يمكن التغاضي عنها.

إن جسامة وخطورة هذه الجرائم وهذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبها الصرب، حتمتا إنشاء المحكمة الدولية، كحالة استثنائية وفريدة، مع تجاوز النهج التقليدي للقانون الدولي، الذي يقضي بأن تنشأ مثل هذه الهيئة بموجب معاهدة. وهذا الطابع الفريد للمحكمة، بل والأمل المعرب عنه في الفقرة السابعة من ديباجة قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) بأن تسهم المحكمة في:

"كفالة وقف هذه الانتهاكات وتصحيح أثرها فعليا"،

أثارا توقعات كبيرة باتخاذ إجراءات فورية، بغض النظر عن كون هذه المؤسسات القضائية تنشأ عادة بعد وقوع الحدث، وعندما تنتهي الأعمال العدائية.

وبعد إزالة بعض العقبات التي عاقت تشغيل المحكمة في مرحلتها الابتدائية، أصبحت هذه الهيئة القانونية مسؤولة الآن عن تكثيف مساعيها لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الفظائع التي يرتكبها الصرب ضد الشعب المسلم في جمهورية البوسنة والهرسك لم تتوقف حتى الآن بأي شكل من الأشكال. وقد كشفت التقارير الأخيرة أن المسلمين البوسنيين في أماكن مثل سريبرينتسا وزيبا وبانيالوكا يتعرضون لمعاملة بالغة القسوة في شكل "التطهير العرقي" والمذابح والتعذيب الجماعي. ولو كان مرتكبو تلك الجرائم الخطيرة قد واجهوا من قبل ردود فعل سياسية وقانونية جادة لما شهد العالم مثل هذه الأحداث المفجعة. وجمهورية إيران الإسلامية تدين كل هذه الجرائم، وتحث المحكمة على اتخاذ أشد الإجراءات ضد المسؤولين عنها.

وعلى المحكمة الدولية التي تحظى بدعم المجتمع الجولي، أن تكفل عدم تجاهل مقتضيات العدالة تحت أية ظروف. لهذا بات من الملح والعاجل للغاية إثبات التهمة على أولئك المجرمين ومعاقبتهم. وفي هذا السياق، يجب أن نتفادي، تحت أية ظروف، إجراء مفاوضات السلام مع نفس الأشخاص الذين اتهمتهم المحكمة.

وينبغي للمحكمة أن تفي بمهمتها بفعالية وسرعة بغض النظر عن الأغراض السياسية الخاصة. ومما يبعث على الارتياح الكبير أن التقرير الثاني للمحكمة ينص على أنه

"أيا كانت الآثار السياسية أو النتيجة النهائية للصراع القائم في يوغوسلافيا السابقة، فإن المحكمة لن تتراجع عن أداء هذه المهمة". (A/50/365، الفقرة ٥)

وعلاوة على هذا، فإن الأداء السليم للمحكمة يمكن أن يساعد على التئام الجراح الناشئة عن جرائم الحرب في البلقان. وهذا من شأنه إيجاد الاطمئنان

والثقة والأمل في المستقبل، وكلها أمور ضرورية لتحقيق السلام الدائم والهدوء في المنطقة.

وحتى تكون المحكمة ناجحة وفعّالة، لا شك أن تعاون جميع الدول أمر ضروري وحاسم. فهو الحل السليم للمشاكل المشار إليها في الفقرة ١٩١ من التقرير قيد النظر. وأحد مظاهر هذا التعاون يمكن أن يتمثل في تعهد جميع الدول بعدم إيواء مجرمي الحرب. ومن رأينا أن الأمم المتحدة، عن طريق شتى هيئاتها، يمكنها أن تتخذ تدابير معينة لتأمين هذا التعاون.

وعلى الرغم من المشاكل المتبقية التي لا تزال تعيق الأداء المرضي للمحكمة، فإن توجيه عرائض الاتهام لبعض الأفراد لارتكابهم جرائم يعد تطورا إيجابيا حقا. وينبغي اتخاذ تدابير أخرى لمعاقبتهم وكذلك بتقديم سائر منتهكي القانون للعدالة. ونشاطر الرأي المعرب عنه في التقرير بأن المحكمة لها دور تاريخي في إرساء السوابق للأجهزة الجنائية الدولية المقبلة. وعلى النحو المتوخى في التقرير، فإن المحكمة، إذا عملت بأسلوب منصف وفعّال،

"ستشعر ضحايا الجرائم الشنيعة بأن الإنسانية لن تقلب لهم ظهر المجن". (A/50/365، الفقرة ١٩٩)

وختاما فإن جمهورية إيران الإسلامية من جانبها على استعداد للتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة للوفاء بمهمتها.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شرف رئيس المحكمة السيد انطونيو كاسيسي هذا المحفل اليوم بعرضه الوافي لتقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والرئيس كاسيسي وسائر قضاة المحكمة يؤدون واجبا صعبا يتطلب الكثير من الجهد والمهارة ويؤدونه على خير ما يرام. لقد كان عليهم استحداث إجراءات للعمل في بيئة تستلزم قطعا الدقة والإنصاف، وحيث السوابق قليلة وغير مضبوطة. إن جهودهم اليومية تؤدي إلى تعزيز القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولقد نالوا احترامنا عن جدارة وهم يستحقون دعمنا.

وإن حضور الرئيس كاسيسي وبيانه هنا اليوم يوضحان الدور الحاسم الذي ما فتئت تلعبه الجمعية العامة بخصوص محاكم جرائم الحرب. إن إدانة الجمعية العامة للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة شاهد على الطبيعة العالمية للغضب إزاء هذه الفظائع. وهنا في هذه الجمعية يتقرر تمويل هاتين المحكمتين، وإن مستوى الدعم المالي والسياسي الذي ستحظيان به من أعضاء هذه الجمعية سيلعب دورا رئيسيا في تحديد ما إذا كانتا ستحققان كامل طاقتيهما.

إن نجاح المحكمة في تحقيق أغراضها أمر تحرص عليه حكومة الولايات المتحدة على أعلى المستويات. والرئيس كلنتون، في بيانه مؤخرا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبداية محاكمات نورمبرغ، أعاد التأكيد على تأييد أمريكا القوي للمحكمتين وأهدافهما. إن الشعب الأمريكي يريد أن يرى المسؤولين عن إبادة الأجناس وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وقد قدموا للعدالة. إننا نريد ردع هذه الجرائم ونريد مساعدة الأمم التي يمزقها العنف على أن تبدأ عملية التئام الجراح والمصالحة.

وعلى حد قول الرئيس:

"أن عرائض الاتهام ليست قابلة للتفاوض. وهؤلاء المتهمون ... من الضروري محاكمتهم، وإذا وجدوا مذنبين، لا بد من مؤاخذتهم على ما ارتكبوه. إن بعض الناس يشعرون بالقلق من أن اتباع طريق السلام في البوسنة ومحاكمة مجرمي الحرب هدفان متنافيان. ولكنني أعتقد أن هذا خطأ. يجب أن يكون هناك سلام لكي تسود العدالة، ولكن العدالة يجب أن تكون قائمة عندما يحل السلام".

وفي نفس البيان، قال الرئيس كلنتون

"ينبغي لجميع الأمم التي تقدر الحرية والتسامح في جميع أنحاء العالم أن تنشئ محكمة دولية دائمة تقوم، بدعم من مجلس الأمن الدولي، بالمحاكمة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي".

وهذه المحكمة الدائمة ستكون، حسب كلمات الرئيس بمثابة

"إشادة بكل من قام بدور هام في نورمبرغ".

وستبنى على الخبرة المتجمعة خلال مداولات محاكم الأمم المتحدة الحالية.

والرئيس كاسيسي، في بيانه اليوم، يحدد عددا من المسائل التي تواجه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإحداها تتمثل في الحاجة إلى التعاون من جانب الدول الأعضاء التي تضطلع بدور حاسم في معالجة هذه القضية.

وفي هذا الصدد، اتصلت حكومتي مؤخرا بالرئيس ملوسفيتش رئيس صربيا والجبل الأسود وحصلت منه على التزام قوي بالتعاون مع المحكمة في عملها، سواء في حال استمرار الصراع المسلح أو في عدمه. ونتوقع أن تقترن هذه الأقوال المشجعة بالأفعال.

ولكن لم تصدر تأكيدات مماثلة عن إدارة الصرب البوسنيين في بالي. وينبغي للدول الأعضاء أن تطالب بالي بما يطالب به النظام الأساسي للمحكمة ألا وهو التعاون الكامل. وفي محادثات السلام الجارية تؤكد حكومتي على الأهمية التي نعلقها على تعاون جميع الأطراف مع المحكمة في جميع جوانب عملها.

تكلم الرئيس كاسيسي أيضا عن الحاجة إلى توفير موارد وافية بالغرض. لذلك فإننا نثني على الدعم المالي وسائر أشكال الدعم التي قدمتها حكومات كثيرة وقدمها الاتحاد الأوروبي. ونحن ممتنون للتبرعات التي قدمتها بضع حكومات ولجهود المنظمات غير الحكومية من أجل دعم عمل المحكمتين. غير أنه ينبغي الاستمرار في هذه الجهود وتعزيزها وتوسيعها. فالمحكمتان تستحقان أوسع دعم ممكن.

وحكومتي، بدورها، تؤكد للمحكمتين مساندتها، التي كانت كبيرة حتى الآن. إذ بالإضافة إلى نصيبنا في الميزانية العادية لعام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ والبالغ ٥,٥ مليون دولار الذي دفعناه لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، تبرعت الولايات المتحدة بـ ٣ ملايين دولار، علاوة على توفير أكثر من ٢٠ مدعيا ومحققا وخبيرا إضافيين وتوفير إمدادات ومعدات على نفقتنا. والتزامنا الإجمالي البالغ حتى الآن زهاء ١٣,٥ مليون دولار، ما هو إلا بداية، ونحن نشجع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا في التعهد بتقديم أموال كافية للمحكمة للوفاء بمسؤولياتها.

ونثني على الإجراءات التي اتخذتها مؤخرا الأمانة العامة للأمم المتحدة بزيادة عنصر المرونة في دعمها للمحكمة، بما في ذلك نقل بعض السلطات المالية إلى المحكمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيبولثونغرام (تايلند).

ومثلما يشهد عليه بيان الرئيس كاسيسي اليوم، فإن المحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا هما مشروعان جديدان وهامان. وحكومتي تؤيدهما بشدة، وتحث الحكومات الأخرى على أن تحذو حذوها. وسيكون لنجاح المحكمتين تأثير هام ليس في الصراعين اللذين تعنيان بهما تحديدا فحسب، بل وفي الجهود التي ستُبذل في المستقبل من أجل التصدي لانتهاكات القانون الإنساني الدولي. ويجب أن نواصل بذل جهودنا من أجل إيجاد طرائق فعّالة للتحري عن مجرمي الحرب ومحاكمتهم. ويجب علينا أن نتدبر دروس نورمبورغ. وبقيامنا بذلك، وبقيامنا بذلك وحده، نفي بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا في وقتنا الحاضر.

السيد يوغالينغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب بالنيابة عن وفد بلدي عن تقديرنا لرئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، السيد انطونيو كاسيسي، على تقرير المحكمة السنوي الثاني الشامل المقدم إلى الجمعية، والوارد في الوثيقة A/50/365 . ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديرنا العميق لحكومة هولندا على التعاون والدعم اللذين قدمتهما إلى المحكمة منذ إنشائها.

وبعدما درس وفد بلدي التقرير بعناية، يود أن يبين النقاط التالية: أولا، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الصعوبات المالية التي لا تزال المحكمة تواجهها، خاصة بعد مضي أكثر من عامين على وجودها، ومع التسليم بأن بعض جوانب هذه المشكلة قد تصدت له الجمعية العامة هذا الصيف، ينبغي عدم السماح بوقف العمل الهام لهذه المحكمة نتيجة قيود في الميزانية. ويتعين علينا أن نتخذ تدابير محددة لكفالة التمويل الآمن

والمستقر للمحكمة بغية الاضطلاع بدورها على نحو كامل وفعّال. ونأمل في أن يكون المجتمع الدولي أكثر استعدادا للإسهام في تمويله أنشطة المحكمة بغية كفالة إحقاق العدالة في يوغوسلافيا السابقة. ولقد تبرع ١٧ بلدا بما في ذلك ماليزيا، بمبلغ مليوني دولار حتى الآن.

وثانيا، نشعر بالقلق أيضا إزاء التدابير المالية القاسية التي قام مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية بفرضها على المحكمة. وفي هذا الصدد، نؤيد القرار الذي اتخذته المحكمة بالإجماع في جلستها العامة الثامنة المعقودة يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ونحن نشاطر رأيها القائل بأن

"إعاقة أنشطتها بالطريقة التي اتبعها مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية عن طريق الحد من السفر والتوظيف تتعارض مع مصلحة العدالة".

ونشاطر أيضا الرأي القائل بأن مجرد تقليص أنشطة المحكمة وانتظار تحسن الحالة المالية للأمم المتحدة ليسا الخيار الأفضل. وفي هذا الصدد، نحث الأمين العام على إعادة النظر في قراره.

وثالثا، يسرنا أن نلاحظ أن المحكمة اتخذت بعض الإجراءات لمحاكمة مجرمي الحرب. ونلاحظ أن المدعي العام قدم يوم ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ عريضة اتهام ضد الدكتور كارادجي والجنرال ملاديتش، وهما الزعيمان الصربيان من البوسنة، المتهمان، استنادا إلى السلطة العليا أو إلى المسؤولية المباشرة، بارتكاب جريمة إبادة الجنس، وجرائم في حق الإنسانية، وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

ورابعا، نؤيد الملاحظة الواردة في الفقرة ١٩١ من التقرير والتي تؤكد على ضرورة تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة لتقديم المجرمين إلى العدالة، نظرا لأنه

"لا توجد وكالات للإنفاذ تحت تصرفها".

وفي الوقت نفسه، نود أيضا أن نسلم بالدور الهام الذي تضطلع به منظمات غير حكومية في مساعدة عمل المحكمة وأن نؤكد عليه.

ويحدونا الأمل في إقامة العدل، ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن أن يفلت المجرمون من العقاب، كما لا يمكن حرمان الضحايا من نيل حقوقهم. فالمثل يقول "لا ينبغي إقامة العدل فحسب، بل يجب أن يظهر ذلك للعيان" حتى يتم التكفير عن الآلاف ممن قتلوا وتعرضوا للأعمال الوحشية والتشويه واغتصبن في يوغوسلافيا السابقة. واسمحوا لي بأن اختتم كلامي بالقول أن مصداقية وفعالية المحكمة سيحكم عليهما بالعمل الذي تقوم به، ولهذا نحتاج إلى الالتزام السياسي والدعم المالي من الجميع.

السيد تسيليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدنا أن نرى التطورات الإيجابية التي استجدت في إقليم يوغوسلافيا السابقة. فاعتماد المبادئ الأساسية المتفق عليها في جنيف ونيويورك، ومحادثات السلام الجارية في ديتون يعززان تفاؤلنا. ومع ذلك، ندرك حقيقة أنه قد توجد عراقيل ونكسات على الطريق الطويل والصعب المفضي إلى إحلال سلام عادل له مقومات البقاء. لهذا السبب، يجب ألا يغرب عن بالنا أبدا أن الرد على المعتدي، وهو الرد الذي طال انتظاره، أتاح الفرصة الراهنة لوضع حد للعدوان وإبادة الأجناس في البوسنة والهرسك. ولا يمكن صون الزخم الذي تولّد مؤخرا من أجل إحلال سلام حقيقي إلا بهذا الإدراك. وفي هذا السياق، فإن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يتصف بأهمية بالغة.

ولقد درسنا بعناية فائقة التقرير السنوي الثاني للمحكمة الجنائية الدولية الوارد في الوثيقة A/50/365. واستمعنا أيضا بعناية كبيرة إلى البيان المثير للاهتمام الذي أدلى به رئيس المحكمة الدولية، السيد انطونيو كاسيسي، فقد ذكر أنه من

"المؤسف أن كيانين من الكيانات التي كانت تشكل يوغوسلافيا السابقة يرفضان حتى الآن أن يتعاونا، وإنني أشير بذلك إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وإدارة صرب البوسنة في بالي". (أعلاه، ص ٣)

ونلاحظ بقلق بالغ تعليقه بأن امتناع هذين "الكيانين" الكامل عن التعاون يعوق عمل المحكمة بدرجة كبيرة. ونطلب إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى بدء تعاونها مع المحكمة دون مزيد من التأخير.

ونوافق موافقة كاملة على بيان المدعي العام بأنه

"حيثما نجد أدلة على أن القيادة السياسة والعسكرية علمت، أو كان لها مبرر أن تعلم، بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، ولم تتخذ إجراءات لمنع هذه الانتهاكات أو لمعاقبة الأشخاص الذين ارتكبوها، فسنسعى أيضا إلى مساءلة أولئك القادة".

وقد أصدر المدعي العام حتى الآن تسع عرائض اتهام ضد أفراد، من بينهم القادة السياسيون والعسكريون المسؤولون عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. وعرائض الاتهام هذه خطوات هامة لإجراء أية محاكمة ناجحة.

ونحن نولي أقصى قدر من الاهتمام لما ذكرنا به السيد كاسيسي بأن السلام دون العدالة ليس سلاما على الإطلاق. كما أننا نؤيد تأييدا تاما ملاحظاته التالية:

"وإذا ما كان لسلام دائم أن يتحقق، يجب أن يصاحبه شعور بالعدالة في عقول جميع مواطني يوغوسلافيا السابقة وبخاصة ضحايا الأعمال الوحشية التي وقعت في أراضيها. وفي نهاية أية حرب، إذا ما عومل الذين مارسوا الأعمال الوحشية وضحاياهم معاملة واحدة، فإن التركة التي تخلفها الحرب من مشاعر الكراهية والحقد والمرارة لن تختفي ولكنها ستظل تعتمل في النفوس. ووجود السلام في مناخ كهذا سيكون أمرا مزعزعا فعلا". (انظر ما تقدم، ص. ١٢)

وبالفعل إذا ما كان للسلام أن ينتصر، يجب أن تسود العدالة. وعندئذ فقط يمكن إيجاد مناخ يمكن أن يعيش ويعمل فيه الناس معا متحررين من الخوف. إن المسؤولية تقع علينا. والمجرمون لا يمكنهم الإفلات من العقاب كما لا يمكن حرمان الضحايا من العدالة. ونحن سنواصل تأييد المحكمة الجنائية الدولية في الاضطلاع بمهمتها التاريخية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٢ من جدول الأعمال

المؤتمر العالمي لقناة بنما: مشروع قرار (A/50/L.13)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنما ليعرض مشروع القرار A/50/L.13.

السيد إليوكا (بنما) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لأسباب عديدة تتصل بتاريخ بنما، منذ اكتشاف أسبانيا لها حتى يومنا هذا، من دواعي شرفي الخاص أن أعرض مشروع القرار A/50/L.13، "المؤتمر العالمي لقناة بنما" الذي قدمه وفد بلدي إلى هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة جنبا لجنب مع ممثلي فرنسا والولايات المتحدة.

وأسباب هذا التقديم المشترك شرحت في اجتماع هيئة المكتب يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي، عندما طلب إدراج البند في جدول الأعمال. وفي ذلك الوقت، أشرنا إلى رغبة الحكومة البنمية في الحصول على تأييد الأمم المتحدة لمبادرتها المرتبطة بمستقبل قناة بنما ودورها في القرن الحادي والعشرين.

وإذا وضعنا هذه الرغبة موضع الاعتبار، عينّا السيد فرناندو منفريدو، المفوض السامي لجمهورية بنما بشأن المؤتمر العالمي لقناة بنما، ليكون عضوا في وفد بلدنا. وقد كان طوال عدد من السنوات نائبا لمدير هذا المجرى المائي الذي يربط المحيطين، وبعد ذلك مديرا له.

وبإذن الجمعية، يمكنني القول أن مشروع القرار هذا يتضمن العناصر الضرورية لإبراز التلاقي بين اختصاص الأمم المتحدة ونتائج المؤتمر في بعض مجالات ذلك الاختصاص.

وترد إشارة أيضا في مشروع القرار إلى الحقائق والتواريخ التي تبين العملية التي ستتوج في عام ١٩٩٩ بممارسة بنما السيادة الكاملة على جميع أراضيها وتوليها المسؤولية الكاملة عن إدارة وتشغيل قناة بنما، الأمر الذي نحظى بشأنه بتأييد البلدان الشقيقة في الأمريكتين وفي أماكن أخرى.

ونود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى الإشارة الهامة إلى ١٩٩٨ بوصفها السنة الدولية للمحيطات وإلى المعرض العالمي المقرر إقامته في لشبونه بقرار من حكومة البرتغال.

ومشروع القرار، الذي نطلب من الجمعية اعتماده بتوافق الآراء، سيساعد على جعل المؤتمر العالمي لقناة بنما جزءا من تجربة الأمم المتحدة الثرية فيما يتعلق بالاجتماعات الدولية والمتعددة فروع المعرفة باعتبار ذلك شكلا من أشكال الدبلوماسية العالمية وطريقة لتعزيز الإخاء بين البشر عن طريق المعرفة.

وابتداء من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ستتولى بنما مسؤولية نعتزم بقوة احترامها. وبإعداد وعقد المؤتمر العالمي، سنبعث بإشارة قوية إلى العالم بشأن مدى الأثر الذي يحدثه التعاون الدولي - مع مراعاة مصالح وتوقعات بلدان عديدة، وأيضا فروع المعرفة والأنشطة الدولية - لتحديد وتأكيد الدور الذي ستقوم به قناة بنما في القرن الحادي والعشرين بصدد المشاكل والشواغل التي هي جزء من المواضيع التي تدرسها الأمم المتحدة: قانون البحار والتجارة الدولية والبيئة والتنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى هذا، فإن حكومة بلدي، بعقد المؤتمر العالمي، تأمل في تحقيق التواؤم بين الحياة العلمية والتكنولوجية والثقافية لبرزخ بنما وحياة مراكز العالم المتقدمة.

ولأسباب عديدة تتعلق بتاريخ بلدي، وتتصل بسجلي الشخصي بصفتي أحد المناصرين لسيادة بنما على كامل إقليمنا الوطني، أشعر بأنني الآن أمثل تطلع العمر لجميع رجال ونساء بنما. ومما لا شك فيه أنه سيكون من مصادر الارتياح العميق أن يختتم القرن العشرون بعمل يشهد مرة أخرى أمام العالم كله على التطلع العالمي المستمر من جانب شعب بنما.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوليفيا، الذي سيتكلم نيابة عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد كاماتشو أوميستي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): بصفتي رئيسا للمجموعة الإقليمية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، يشرفني أن أتكلم بشأن البند ١٦٢ من جدول الأعمال المعنون "المؤتمر العالمي لقناة بنما".

طوال سنوات عديدة، تابعت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باهتمام بالغ البنود المتعلقة بقناة بنما والمفاوضات التي أدت إلى التوقيع على المعاهدتين المعروفتين بمعاهدتي "توريخوس - كارتر" يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧. وفي تلك المناسبة التاريخية، شهد رؤساء دول، أو رؤساء حكومات، أو ممثلو الجمهوريات الأمريكية التوقيع على المعاهدتين، كما وقعوا في نفس اليوم على إعلان واشنطن الذي يعترف:

> "بأهمية الاتفاقات الرامية إلى ضمان إمكانية الوصول إلى قناة بنما وحيادها المستمر بالنسبة لنصف الكرة الأرضية والتجارة وللنقل البحري العالمي".

وبنما مركز ذو أهمية عالمية، وهي حجر الزاوية في العلاقات بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي للقارة الأمريكية وممر للاتصال ما بين المحيطات لكل الشعوب. وبعض التأثير الأوروبي قد وصل في القرن السادس عشر إلى أجزاء كبيرة من أمريكا الجنوبية، وأصبحت بنما ممرا لازما لجزء كبير من التجارة العالمية. وبالتالي فقد كانت أيضا نقطة التقاء للمصالح الاقتصادية والسياسية ذات التأثير العالمي. وأعطت هذه الحقائق الجغرافية والتاريخية أهمية قصوى للأحداث في هذه المنطقة ذات الأهمية الخاصة. فكيف يمكننا أن نتغاضى عن مشاكل وآمال وإنجازات الشعوب الشقيقة لنا التي تعيش جزئنا من العالم؟

ومن منطلق الاقتناع بأن المؤتمر العالمي المعني بقناة بنما سيعزز التفاهم والاستقرار، وكذلك التنمية والتعاون الدولي، مما سيمكن من الاستخدام المنظم والمستدام لموارد المحيطين الهادئ والأطلسي، فإن وفود بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تود، عن طريقي، أن تعرب عن تأييدها لمشروع القرار A/50/L.13، وأن تطلب اعتماده بتوافق الآراء.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومة الولايات المتحدة، باعتبارها من الوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية، تؤمن إيمانا راسخا بأن

المؤتمر العالمي لقناة بنما يتسم بأهمية كبرى، لا بالنسبة لبنما فحسب بل وللتجارة العالمية أيضا. وتعمل الولايات المتحدة وبنما بتعاون وثيق لضمان سلاسة نقل القناة إلى بنما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وأثناء زيارة العمل الرسمية التي قام بها الرئيس بيريز بايادايريس لواشنطن، تعهد الرئيس كلينتون بالتعاون الكامل لوضع القناة تحت سيطرة بنما في الموعد المحدد.

والولايات المتحدة على ثقة من أن بنما ستكون مستعدة لتولي السيطرة على القناة في نهاية القرن. ومنذ الآن، يقوم الموظفون من أبناء بنما بالأغلبية الساحقة من المهام المتصلة بتشغيل القناة. والمؤتمر العالمي لقناة بنما، الذي تخطط بنما لاستضافته في عام ١٩٩٧، يوفر فرصة فريدة لأن يلقي المجتمع العالمي نظرة مباشرة على عمليات القناة والاستعدادات للنقل السلس للمسؤولية.

وإننا نلتمس من جميع الدول الأعضاء الانضمام إلينا في التأييد القوي لمبادرة بنما باستضافة المؤتمر العالمي لقناة بنما، ومساعدتها في هذا المسعى الهام.

السيد غوسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في عام ١٨٧٩، عقدت جمعية باريس الجغرافية مؤتمرا دوليا تحت رئاسة الكونت فردينان دي ليسبس، لدراسة مسألة شق قناة تصل بين المحيطين. وقد أفضى المؤتمر إلى القرار القاضي ببناء قناة على طول الطريق المرسوم بين خليج ليمون على المحيط الأطلسي وخليج بنما على المحيط الهادئ. وهكذا ولدت قناة بنما.

وقد بادرت حكومة بنما بالدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي جديد، في عام ١٩٩٧، أي بعد مرور ١١٨ عاما على مؤتمر باريس. وسيكون الهدف من هذا المؤتمر الدولي هو الإسهام في كفالة الاستخدام الفعال للقناة، في ظل نظام تجاري منفتح متعدد الأطراف، تحت إدارة دينامية قادرة على التغلب على مشاكل التنمية في القرن الحادي والعشرين.

ويستهدف مشروع القرار المعروض على الجمعية دعم مبادرة حكومة بنما.

ويسعد فرنسا أن ترى أن قناة بنما، التي تحتل مكانة خاصة في تاريخنا الوطني، ستحظى بذلك بالتنمية الدائمة وأن السلطات التي ستتولى إدارتها بعد أقل من أربعة أعوام مهتمة بكفالة أن تجد القناة مكانها الملائم في الاقتصاد الدولي. ولهذه الأسباب، قررت فرنسا أن تشارك في تقديم مشروع القرار.

ونحن على ثقة من أن خيارات حكومة بنما تتماشى مع الهدف العالمي الذي حفز فردينان دي ليسبس عندما تعهد ببناء القناة قبل أكثر من قرن، ونحن على ثقة أيضا من أن بقاء تلك الروح العالمية سيسهم في صيانة وتطوير العلاقات الممتازة القائمة بالفعل بين فرنسا وبنما.

السيد مانفريدو (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أقف بوصفي ممثلا لبلدي أمام الجمعية العامة لأتحدث عن موضوع قناة بنما، وعن أهميتها العالمية وآفاقها عشية الألفية الجديدة.

وهذا شرف مضاعف لأن الأمم المتحدة تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، خمسين سنة أنجزت خلالها مهمة بالغة الصعوبة ولكنها نبيلة أيضا، ألا وهي صيانة السلم والتوصل إلى حلول تفاوضية للعديد من المشاكل والصراعات الدولية المتنوعة والمتباينة.

وعليَّ أن أقول، أولا، إن قناة بنما مشروع سلمي وما برحت طوال الأعوام الواحد والأربعين من تشغيلها عنصرا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم. وقد أسهمت قناة بنما إسهاما إيجابيا في التنمية الاقتصادية للعديد من البلدان التي تجد الممر بين المحيطين وأقصر الطرق الأقل تكلفة لنقل سلعها ومنتجاتها في تجارتها الدولية.

وقناة بنما جزء من بنية النقل الأساسية للعالم. وبالرغم من تطوير نظم بديلة، فإن قناة بنما تستمر في الاضطلاع بدور هام في التجارة التي تحملها البحار في العالم. وفي العام الماضي، استخدمت سفن تحمل أعلام ٧٨ بلدا القناة عندما قامت بأكثر من ١٢ ألف رحلة عبور للبرزخ في الاتجاهين، من الشرق إلى الغرب، ومن الغرب إلى الشرق.

وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ في واشنطن، سلم رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا التوقيع على معاهدتي القناة المعروفتين باسم "معاهدتي توريخوس - كارتر"،

"... بأهمية الاتفاقات الرامية إلى ضمان إمكانية الوصول إلى قناة بنما وحيادها المستمر بالنسبة لنصف الكرة الأرضية والتجارة وللنقل البحري العالمي".

وتشمل المعاهدتان الخاصتان بالقناة، اللتان وقعتا قبل ثمانية عشر عاما الإعادة الكاملة لإدارة الممر المائي المشترك بين المحيطين وللسيطرة عليه إلى جمهورية بنما، بدءا من ظهيرة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وهذا يعني أننا معشر البنميين سنضطلع بمسؤولية تاريخية هامة عند انبلاج قرن جديد وولادة ألف جديد. فنحن لن نكون فقط مستعيدين لموردنا الطبيعي الرئيسي ولسلامة أراضينا، مما يعزز عملية الاستقلال الطويلة، ولكن سنضطلع أيضا تحت أنظار المجتمع العالمي وأمام ناظري مصيرنا الوطني بالالتزام بإدارة قناة بنما وذلك لكي يتمكن ممر الشحن البحري العالمي هذا من مواصلة أداء مهمته بكفاءة واقتصاد وأمان كما كان شأنه حتى الآن، وتوظيف الاستثمارات الضرورية استجابة لمتطلبات استخدامها.

وفي مواجهة هذا الالتزام الوطني بحس من المسؤولية، فإن رئيس جمهورية بنما، السيد أرنستو بيريز بالادايس، في مرسوم تنفيذي مؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، دعا إلى عقد المؤتمر العالمي لقناة بنما، الذي سينعقد في مدينة بنما في الفترة من ١٠-٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وتقوم سوابق تاريخية لعقد مؤتمر من هذا النوع: مؤتمر امفيكتيونك المعني بقناة بنما الذي عقده في ١٨٢٦ المحرر سيمون بوليفار ونظمته الجمعية الجغرافية لباريس، برئاسة الكونت فردينان دي ليسبس، بباريس في ١٨٧٩.

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر التدليل للمجتمع الدولي، ولقطاع الملاحة البحرية ولمستخدمي الممر المائي بين المحيطين، والبلدان التي ترتبط تجارتها الدولية ارتباطا وثيقا بالقناة وتعتمد على تشغيلها، أن الانتقال من قناة أمريكية شمالية إلى قناة بنمية يجري بصورة طبيعية من خلال عملية منسقة لنقل المسؤوليات.

وما فتئت اللجنة الانتقالية، التي عينتها حكومة بنما، تعمل منذ بضعة أشهر. فهي تضطلع بمسؤولية اعتماد تدابير ومبادرات هادفة إلى ضمان الانتقال التشغيلي السلس لكامل إدارة القناة إلى الأيدي البنمية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن اللجنة الانتقالية البنمية تعمل بتعاون وثيق ومنسجم مع نظيرتها الأمريكية الشمالية.

ومن المهم التأكيد على أن حكومتي بنما والولايات المتحدة تضطلعان بتنفيذ عملية انتقال سريع تهدف إلى ضمان اضطلاع هذا الممر المائي بين المحيطين بمهمته باستمرار وكفاءة، وتوفير هياكل ووضع سياسات تمنح المستخدمين ثقة تامة بتوفير حرية الوصول باستمرار إلى القناة.

إن الدعوة إلى عقد المؤتمر العالمي لقناة بنما، وانعقاده خلال سنتين من الآن، يشكلان جزءا من العملية الانتقالية، في مجال التخطيط لوضع استراتيجية تتعلق بمستقبل القناة. ويسعى المؤتمر إلى تحقيق الهدف السامي المتمثل في التقريب بين رجال الدولة وممثلي الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية العامة والخاصة ومجتمع الشحن البحري وشركات النقل العالمية، وذلك لتدارس الدور الذي ينبغي أن تضطلع به قناة بنما في القرن الحادي والعشرين.

وتأمل حكومة بنما ألا يؤدي المؤتمر فقط إلى دفع مجتمع المستخدمين إلى التأكيد مجددا على ثقته التامة بقدرة البنميين على إدارة القناة بكفاءة وفعالية في القرن المقبل، بل أن يجعلهم يشعرون أيضا بأنهم شركاء في صوغ السياسات والممارسات الإدارية التي تمكن الإدارة من خدمتهم وخدمة المجتمع الاقتصادي عموما على نحو أفضل، ومن الجدير بالذكر أن ثقة بنما بقدرتها على إدارة القناة تستند، في جملة أمور، إلى أن ٩٠ في المائة ونيفا من الموظفين الذين يشغّلون القناة في مختلف مستويات المسؤولية هم من البنميين، بمن فيهم المدير العام.

وتتوافق الدعوة إلى عقد المؤتمر العالمي لقناة بنما مع هدف بلدي ومع الروح التي تحركه ليتحالف مع الاتجاهات الجديدة صوب مشاركة عالمية جديدة للتنمية المستدامة، تتضمن ضرورة صوغ نهج متوازن ومتكامل، من خلال التعاون، إزاء المسائل المتعلقة بالبيئة والتجارة والتنمية. ومن بين أهدافها الرئيسية النهوض بالتعاون الدولي من أجل تحقيق استخدام منظم ومستدام لموارد المحيطين الأطلسي والهادئ وتطويرهما، وترشيد استغلال وتنمية حوض القناة

والمناطق الساحلية الذي يولي الأولوية للمتطلبات المائية التي يحتاجها تشغيل القناة.

ولدينا الآن مشروع جدول أعمال للمؤتمر العالمي لقناة بنما. وسينظر المؤتمر في دراسات تتعلق بالسياسات العامة والهياكل القانونية والتنبؤات بالاحتياجات البحرية الدولية، وفي دراسات تتعلق بالموارد البشرية والعمليات والصيانة، والموارد المائية وحماية البيئة. وستقوم بنما بإبلاغ المشاركين في المؤتمر بما قامت به من حيث الهيكل التنظيمي والأغراض والأهداف، والإطار القانوني والقواعد والإجراءات الإدارية لعمليات القناة التي ستبدأ في السنة ٢٠٠٠. وستعقد ورشات عمل بشأن حركة المرور في القناة، والهيكل المالي للمشروع التجاري، وسياسة الرسوم، والتخطيط الاستراتيجي والمعاهدة الخاصة بالحياد الدائم لقناة بنما.

وخلال فترة عمل المؤتمر التي تمتد أربعة أيام، سيعالج المؤتمر مسألة توسيع مجرى غيلارد وزيادة طاقة المجموعة الثالثة للهوايس والاحتياجات الطويلة الأمد وآراء وأفكار مستخدمي القناة. وسيتناول أيضا الوكالات البحرية، وتشغيل الموانئ، وإمدادات السفن، وخدمات التصليح والصيانة، وتسجيل السفن البنمية وسوق نقل حمولات السفن من سفينة إلى أخرى.

وستقوم حكومة بنما بتقديم عرض للمؤتمر بشأن فرص الاستثمار في المناطق المجاورة لضفاف القناة وهي المناطق التي عادت ملكيتها إلى بنما، والتي ستدعم وتطور الشحن والتجارة العالمية. وسيجري تقديم الخطة العامة والإقليمية بشأن استخدام المناطق التي استعيدت ملكيتها، مع تحليل للفرص العديدة لتطوير مراكز صناعية وتجارية في هذه المناطق.

ويشكل المؤتمر العالمي لقناة بنما في جوهره دعوة إلى المجتمع الدولي للمجيء إلى بنما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وذلك لكي نلقي معا نظرة على المستقبل وندرس معا دور القناة في تطوير التجارة الدولية في العالم الجديد الحافل بالتحديات والفرص التي ستأتي مع القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.13.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.13؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.13 (القرار ٥٠/١٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تختتم نظرها في البند ١٦٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي

مشروع قرار (A/50/L.15)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سانت لوسيا، سعادة الأونرابل ادوارد إنوسنت، وزير تنمية المجتمع المحلي والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة والتعاونيات والحكم المحلي لسانت لوسيا.

السيد إنوسنت (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يدعى الانكليز أنهم كسبوا معركة ووترلو على أرض الملاعب في إيتون، وأنا أقبل النظرية القائلة بأن الانضباط والمهارات المطلوبة في الحرب يمكن اكتسابها على أحسن ما يكون من خلال المواقف التي يجري اكتسابها وتشجيعها في ميدان الرياضة. ولكن البهجة التي عمت هذه الجمعية بالحديث عن الانجازات الرياضية التي حققتها اللجنة الأولمبية قد تعكر صفوها بنبأ الوفاة المفاجئة لرئيس الوزراء رابين. وهذا الأمر يدعونا إلى التأمل الجاد. ونحن لا نغالي في التفاخر بمعارك كسبناها بسبب فضائل عالم الرياضة. وعلينا أن نتعظ من التوافق الزمني للحدثين، ونفكر مليا في مبدأ أن تصبح ملاعبنا مدارس متعددة الفنون لنشر مبادئ السلام، بدلا من مدارس تحضيرية لتعليم فنون الحرب.

ومن المناسب أن يأتي وزراء للرياضة، مثلي، إلى تعبئة الحرية والعدالة والمساواة هذه، لكي يعربوا علنا عن آرائهم بشأن قيمة الرياضة بالنسبة لمجتمعاتنا

المحلية. وقد أوقد لنا الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، الشعلة حينما قال:

"إن المثل الأعلى الأولمبي هو ترنيمة التسامح والتفاهم بين الشعوب والثقافات".

وفي بلدي، سانت لوسيا، كان هذا على وجه التحديد هو المفهوم الذي أغرانا بأن نصبح أعضاء في اللجنة الأولمبية الدولية، وأن نعمل جاهدين لضمان أن ترقى لجنتنا الأولمبية الوطنية إلى مستوى المثل العليا للجنة الأولمبية الدولية.

إن البلدان الصغيرة تواجه تحديات هائلة في عالم الرياضة الحافل بالتنافسات الشرسة. ونحن نعجز عن تحمل تكاليف بناء المرافق الأساسية اللازمة لتطوير مهاراتنا الرياضية والتدرب عليها. وليس لدينا الملاعب المدرجة الكافية لألعابنا الرياضية، ولا مضامير السباق ولا تسهيلات التدريب الشاملة للاعبين الممتازين الكثيرين المنتمين إلى المناطق الريفية، الذين كتب عليهم أن يظلوا مجهولين. ومع ذلك، وعلى الرغم من افتقارنا إلى المرافق، فإننا نحاول أن نبني ملاعب مدرجة صغيرة في كل أنحاء الجزيرة، كما شرعنا في اقامة مركز رياضي وطني في الجزء الجنوبي من الجزيرة. ونعتزم تشييد ملاعب متعددة الأغراض في مختلف المجتمعات المحلية في الجزيرة. وهذا جزء من عملية استعراض شاملة لسياستنا الوطنية في مجال الرياضة.

ولكن حجمنا الصغير وفقرنا لم يمنعانا من تنشئة رياضيين على مستوى عالمي، مثل ريك وين الذي حطم مقاييس كمال الأجسام، وفاز بلقب بطل العالم وبطل أمريكا وبطل الكون. ومازال الأمل يراودنا. فقد أثبتت اللجنة الأولمبية الدولية في كل أنحاء العالم النامي أنها ملتزمة بتوطيد العلاقات بين مختلف الشعوب بأواصر الصداقة وحسن النية. وأظهرت عزمها على مساعدة الشباب الأقل حظا على تحقيق انجازات كبرى في مجال الرياضة.

ويمكنني أن أقول بكل اطمئنان أن الحركة الأولمبية خلقت ساحة رياضية مستوية جمعت بين الناس من شتى الخلفيات الثقافية ومختلف المعتقدات الدينية والأيديولوجيات ليتنافسوا فيما بينهم في ظل قواعد مقبولة. والجمع بين الشعوب والأمم والمجموعات العرقية هو في حد ذاته عنصر أساسي في الوجود الإنساني الشامل. وإنني أشيد باللجنة الأولمبية الدولية وامتدحها على هذا العمل الفذ.

واليوم، تريد كل أمة أن تكون جزءا من المثل الأعلى الأولمبي. وأن تكون جزءا من هذا الإطار العالمي الدولي العظيم. وهذا لأننا نتفهم دور اللجنة الأولمبية الدولية في رقينا البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي والبشري. والواقع أن اللجنة الأولمبية الدولية تمثل نموذجا للهيئات الرياضية الدولية والهيئات الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن دورها كمحكم في أوقات الصراع له مغزاه ومدلوله.

إن المثل الأعلى الأولمبي هو تعزيز التفاهم الدولي فيما بين شباب العالم من خلال الرياضة والثقافة بغرض النهوض بالرقي المتسق للبشرية. وما من شك في أننا بذلك نبني عالما سلميا أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي.

وكما هو مبين في القرار ٢٩/٤٩ لعام ١٩٩٤، فإن اللجنة الأولمبية الدولية تتعاون مع الهيئات ذات الصلة والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة. وهذا واضح في مجالات مثل برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية.

وأخيرا، لقد تعرفنا في هذه المناقشة على الفوائد الجمة التي يمكن أن تأتي بها الرياضة إلى الشباب المحبط في مجتمعاتنا المحلية، الذين يتخبطون في الحياة بلا هدف، غير مستندين إلى أي نظام للقيم. وقد لمسنا قيمة التسامح والتفاهم المزدهرين في ميدان الرياضة. ونحن نحيي الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية للجمع بين شعوب العالم لكي تتمتع بشكل متبادل بالثراء البدني والثقافي والروحي الذي يزخر به هذا الكوكب. وتود سانت لوسيا، حكومة وشعبا، أن تعرب عن تأييدها التام لهاتين المؤسستين، وهما تحتفلان بعيديهما.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الجمعية بأن ممثل قطر طلب الإذن له بأن يشترك في مناقشة هذا البند. ولما كانت قائمة المتكلمين قد

اقفلت صباح أمس، فإنني أسأل الجمعية عما إذا كان هناك أي اعتراض على ادراج اسم هذا الوفد في القائمة.

لعدم وجود اعتراض، أدرج اسم قطر في قائمة المتكلمين.

المتكلم التالي، السيد فيتومبوافي فيي، المدير بوزارة الشباب والرياضة في ناميبيا.

السيد فيي (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني حقا أن أمثل بلدي في هذه الجمعية أثناء نظرها في مشروع القرار A/50/L.15، المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي".

إن وجود العديد من الوزراء المسؤولين عن الرياضة في دولهم، وكذلك رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، سعادة السيد خوان انطونيو سامارانش، وغيره من الشخصيات البارزة في الحركة الأولمبية، أثناء هذه الدورة التذكارية الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة يعد شهادة بليغة على أن الرياضة يمكن أن تكون قوة لخدمة السلام، وأن تسهم بالتالي في حل المشاكل الداخلية والعالمية.

يعرف الجميع أن بلدي، ناميبيا، خاض حربا مريرة ضد السيطرة الأجنبية وسياسة الفصل العنصري. وكان بلدي مقسما على امتداد خطوط عنصرية. ومع ذلك، ففي عام ١٩٩٠، حينما حصلنا على استقلالنا، شرع رئيسنا، فخامة السيد سام نجوما، في تنفيذ سياسة المصالحة الوطنية، واعتبرت الرياضة احدى القوى المحركة من أجل توحيد شعبنا.

وعلى الرغم من أن الصحة والتعليم يستوعبان الجزء الأعظم من ميزانيتنا الوطنية، وأن نسبة متواضعة من هذه الميزانية تخصص لوزارة الشباب والرياضة، فقد تمكنا من إنشاء المرافق الرياضية الأساسية لشعبنا، وخاصة في المناطق التي أهملها نظام الحكم السابق. كما نعتزم أن ننشئ مثل هذه المرافق في كل أنحاء البلد بحلول عام ٢٠٠٠.

ولدى ناميبيا، باعتبارها بلدا خاض كفاحا طويلا ومريرا من أجل التحرر، معوقون كثيرون. لذلك أنشأنا منظمة للمعوقين بدنيا. وفي الحقيقة أن أحد معوقينا الرياضيين وهو السيد غريلينغ قد دعي للاشتراك في ماراثون نيويورك المقبل.

وعلى الرغم من صغر حجم سكاننا وإلى جانب النقص في الموارد البشرية، تمكنت ناميبيا من الاشتراك في كل المناسبات الرياضية الهامة دون استثناء. ومنذ حصولنا على الاستقلال قبل خمسة أعوام، اشتركنا في الألعاب الأولمبية في برشلونة وألعاب الكمنولث والبطولات الرياضية العالمية وفي تصفيات كأس العالم وفي الألعاب الأفريقية وفي كأس أفريقيا للأمم.

وفي ناميبيا اليوم يتنافس أعداؤنا السابقون معنا كأنداد على الصعيد الداخلي، وكأعضاء في فريق واحد على الصعيد الدولي عندما يمثّل ناميبيا. إن الدور الذي تلعبه الرياضة في تحقيق المصالحة بين شعبنا غني عن التأكد.

وبمناسبة إشارتي إلى الألعاب الأولمبية في برشلونة، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر للسيد سامارانش، أولا على قبوله ناميبيا بوصفها عضوا في أسرة الحركة الأولمبية بعد استقلالنا مباشرة. إن قبولنا في الحركة الأولمبية فتح الطريق لأحد رياضيينا المتفوقين، وهو فرانكي فردريكس، للفوز بميداليتين فضيتين في سباق العدو ١٠٠ متر و ٢٠٠ متر. وكل نامييي دون استثناء، بغض النظر عن لونه أو خلفيته الاجتماعية أو دينه شجّع وناصر فرانكي. ومرة أخرى فإن هذا شاهد على الدور الذي يمكن أن تلعبه الرياضة في تحقيق المصالحة.

ثانيا، أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس اللجنة الأولمبية الدولية لتمكنه من زيارة ناميبيا في العام الماضي. وقد سرنا حقا، نحن النامييبين، أن نرى أن السيد سامارانش قد وجد الفرصة لزيارة جميع أعضاء لجنته، بمن فيهم الأعضاء الصغار مثل ناميبيا.

ولقد كان من المشجع لنا حقا أن نستمع إليه أمس عندما قال:

> "من الضروري أن تحافظ اللجان الأولمبية الوطنية على علاقات ممتازة مع حكوماتها وخاصة مع وزارات الشباب والرياضة."

إن إدراك الحكومات لاستقلالية اللجان الأولمبية الوطنية أمر هام؛ لكن من المهم بنفس القدر أن تدرك هذه اللجان أنها لا تعمل في فراغ. لذلك فإن العلاقات المنسجمة بين الحكومات واللجان الأولمبية الوطنية تكتسي أهمية فائقة بالنسبة لمستقبل الرياضة وينبغي تشجيعها من جانب السلطات العليا.

ويسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بأن اللجنة الأولمبية الوطنية الناميبية، تمهيدا للألعاب الأولمبية القادمة في عام ١٩٩٦، بدأت برنامجا لتشجيع الروح الأولمبية بين شبابنا في ناميبيا. وأحد أنشطتها الأولى هو إصدار كتيب تحت رعاية صاحب الفخامة رئيس جمهورية ناميبيا. وهذا الكتيب وعنوانه "عملية التفوق" يرمي إلى تمكين أفضل رياضيينا الناميبيين من الاشتراك في الألعاب الأولمبية لعام ١٩٩٦. وهذا الكتيب يمثل جهدا مشتركا لوزارات الشباب والرياضة والتعليم الأساسي والثقافة واللجنة الأولمبية الوطنية.

وأخيرا، فإن العمل جار حاليا أيضا لبدء المرحلة التحضيرية لاشتراك ناميبيا في ألعاب الكمنولث في سيدني.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش، السيد م. شاغاهان عمر.

السيد عمر (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم حقا أن أتكلم في هذه المناسبة الميمونة التي نحتفل فيها، خلال الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، بالذكرى السنوية المائة للألعاب الأولمبية الحديثة. وهاتان المناسبتان تثيران احساسا قويا بالأمل والمثل العليا وروح التفاؤل.

إن الرياضة عنصر موحد بصورة فريدة، يجمع فيما بين الشعوب من كل الأمم والثقافات والخلفيات من أجل السعي لتحقيق هدف التفوق ذاته. والسعي وراء هذا الهدف يطلق قدرات الشباب ويسمح لهم بأن يوجهوا طاقاتهم وأن يترجموها إلى عدد كبير من الجهود البناءة لصالح المجتمع.

والرياضة هي بالتأكيد دعوة للتنافس - ولكنه تنافس يتميز بالتسامح والاحترام الكامل لحقوق الآخرين. إن هذا العنصر الأساسي لضبط النفس وممارسته المدروسة هو المعيار الحاسم للديمقراطية. لذلك فإن الرياضة وترسيخ روح المساواة والتسامح والكرامة هما الوسيلتان الحيويتان اللازمتان لتدريب الشباب في جميع أنحاء العالم، في سعيهم لتحقيق الكمال، على العيش في وئام وتعاون.

والرياضة آلية مثالية لتوثيق الروابط بين مختلف البلدان ولتعزيز التفاهم بين الشعوب والتقريب فيما بينها. ولا شك أن المثل الأعلى الأولمبي يساهم في

تحقيق هذا وأن النداء من أجل مراعاة هدنة أولمبية، بوقف جميع الأعمال العدائية خلال الألعاب الأولمبية، هدف جدير بالتأييد ليس فحسب من أجل تعبئة جهود الشباب في كل أنحاء العالم من أجل قضية السلام بل أيضا، من خلالهم، من أجل تعبئة البشرية جمعاء من أجل قضية السلام.

إن المثَل الأعلى الأولمبي يهيب بنا جميعا أن نبني عالما أفضل وأكثر سلاما وتوحدا. وإن وضع الروح الرياضية والمثَل الأعلى الرياضي في مكان الصدارة يدفع البشرية إلى الجهاد في سبيل تحقيق أشياء أفضل للحياة لصالح السلام والرفاه والتقدم. وبنغلاديش ملتزمة بروح المثَل الأعلى الأولمبي التي تتطلب أساسا التفاهم والتسامح والتضامن والكرامة.

ومشروع القرار A/50/L.15 يؤيد زيادة التعاون بين اللجنة الأولمبية الدولية والأمم المتحدة في مختلف البرامج الاجتماعية. كما أنه يشجع الحكومات على تكريس الاهتمام إلى الرقي بالشباب وتطوير طائفة واسعة من الأنشطة المتصلة بالشباب. لذلك يسرنا بوجه خاص أن نشترك في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة ونوصي باعتماده دون تصويت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثلة سورينام السيدة إيرما أ. كلين - لومبان توبنغ.

السيدة كلين - لومبان توبنغ (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد بلادي، أود أن أتقدم بأحر التحيات وأسمى آيات التقدير لرئيس اللجنة الأولمبية الدولية السيد خوان أنطونيو سامارانش، وفي الوقت ذاته أشكره من صميم القلب على جهوده من أجل الحركة الرياضية في بلدي. واسمحوا لي في الوقت ذاته، أن أتقدم بالتحيات إلى كل الوفود المشاركة في هذا الاجتماع الهام وأن أعرب عن التضامن معها.

ومن دواعي الشرف أن أشترك في تقديم مشروع القرار الذي يحظى بالتأييد الواسع، والوارد في الوثيقة A/50/L.15 الذي يشجع الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي بغية بناء عالم سلمي أفضل وتعزيز القدرات المعنوية والبدنية لشعوبنا.

ولقد حظيت اللجنة الأولمبية في سورينام بدعم واسع من رئيس جمهورية سورينام ووزراء التعليم والرياضة والثقافة والشؤون الخارجية والرعاية الاجتماعية عندما تلقوا رسائل من رئيس اللجنة الأولمبية الدولية بشأن الهدنة الأولمبية ووثيقة برشلونة فيما يتعلق بـ "تعهد الأرض".

وفي تلك المناسبة، أكد رئيس جمهورية سورينام للجنة الأولمبية في سورينام، وللجنة الأولمبية الدولية من خلال تلك المنظمة، على أن حكومة سورينام تؤيد دائما السلام، والعلاقات الطيبة بين الدول، وسعي الحركة الأولمبية للعناية بالبيئة.

إن الرياضة توحد. والرياضة تعزز المحبة والتفاهم بين الشعوب والدول. ولقد عرفت سورينام في مناسبات عديدة - في سيؤول بكوريا الجنوبية في عام ١٩٨٨، وفي برشلونة بأسبانيا في عام ١٩٩٢، وفي غوتيبورغ بالسويد مؤخرا في عام ١٩٩٥ - أهمية وجود أبطال وبطلات من الشباب في الرياضة لتسليط الضوء على بلد ما، وفي الوقت نفسه لتعزيز وتحسين الرفاه لشعبه.

ويدرك وفد بلدي إدراكا تاما أنه من الأهمية بمكان في الأوقات التي يتعرض فيها السلام وكرامة الإنسان للمخاطر والانتهاكات، تعزيز المشاركة القوية لشبابنا خاصة في حركات رياضية وطنية ودولية أيضا، بغية إحلال السلام والتفاهم والمحبة والاحترام والوئام بين الشعوب، وتحسين نوعية الحياة وترجمة المبدأ المعروف جيدا، وهو مبدأ العقل السليم في الجسم السليم، إلى واقع.

وتشعر جمهورية سورينام بامتنان كبير لإتاحة الفرصة لها للمشاركة في الحركة الرياضية الدولية من خلال مؤسساتها الحكومية وغير الحكومية، ومن خلال وزارة التعليم والرياضة والثقافة فيها، واللجنة الأولمبية في سورينام، وغيرها من المنظمات الوطنية الرياضية من قبيل الحركة الأولمبية الوطنية الخاصة.

ولا يمكن للحركة الرياضية في سورينام أن تكتسب المعرفة والبراعة والقوة والأفكار الملهمة والروح الرياضية، إلا في سياق الحركة الرياضية الدولية.

ولأن سورينام تريد حقا أن تكون جزءا لا يتجزأ من عالم سلمي وأفضل، لذلك نلزم أنفسنا مرة أخرى بمشاركتنا على نحو مستمر وقوي في الحركة الأولمبية ومثلها العليا في أنحاء العالم، بغية تعزيز السلام والصداقة والتسامح والكرامة والصحة والوئام والتضامن، وحقوق الإنسان بصورة عامة في عالم اليوم. والألعاب السنوية المشتركة بين شباب غيانا وغيانا الفرنسية وسورينام، والتعاون المفيد في ميدان الرياضة بين جزر الأنتيل الهولندية وأوروبا وسورينام وهولندا، يجب وضعهما في هذا الإطار.

واسمحوا لي في الختام بأن أشيد، بالنيابة عن وفد بلدي، بقادة الرياضة في جميع أنحاء العالم على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل تدريب الأطفال، والشباب، والرياضيات والرياضيين ليصبحوا حقا في خدمة المثل الأعلى الأولمبي - ومن ثم في خدمة السلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت، السيد صالح النفيسي، نائب المدير العام لشؤون الشباب.

السيد النفيسي (الكويت): لقد سعدنا ونحن نتابع اهتمام منظمتكم الدولية الموقرة بشؤون الشباب والرياضة ودورها في تدعيم مسيرة العلاقات التبادلية بين شعوب العالم. وإن تخصيص هذه الاجتماعات للجمعية العامة للمناقشة حول هذا الموضوع لدليل واضح على هذا التوجه الإيجابي.

إننا عندما نتحدث اليوم عن المثل الأولمبية العليا التي تعتمد أساسا على ترسيخ مفاهيم السلم والإخاء بين شعوب العالم، فإننا نتحدث عن تلك المثل التي تؤكد على نبذ كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة النظام العالمي الجديد نحو تحقيق الأهداف السامية للتعايش السلمي، واستشعار معاني الأمن والاستقرار والصداقة التي تعتبر دعائم أساسية لمستقبل شعوبنا ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

إننا نحتفل اليوم بالعيد الخمسين لمنظمة الأمم المتحدة التي تمثل أمل الشعوب في ضمان استمرار الحياة الآمنة الكريمة. وسوف تنعقد في الصيف القادم دورة الألعاب الألمبية السادسة والعشرون في مدينة أطلانطا بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي سوف تصادف الذكرى السنوية المائة للألعاب الأولمبية، بما يعني الاهتمام الدولي بضمان نجاح مثل هذه المناسبات والميادين التي يؤكد العالم من خلالها النظرة التفاؤلية نحو دور الرياضة والملتقيات الشبابية في دعم تطلعات الشعوب نحو التعايش السلمي.

وتنعقد هذه الدورة لتؤكد المبادئ المضيئة للحركة الأولمبية في وقت تفتقد فيه الحركة الرياضية الكويتية عددا من أبنائها الرياضيين لا يزالون أسرى في سجون النظام العراقي الذي يتجاهل النداءات الدولية لإطلاق سراحهم ولاحترام حقوق الإنسان وحرياته.

إن دولة الكويت قد أخذت على عاتقها منذ بدايات الحركة الرياضية والشبابية المنظمة فيها على التأكيد على أهمية دعم هذه المثل العليا التي تسهم في بناء عالم إنساني متحضر.

ولقد وضعت دولة الكويت ضمن أولوياتها في هذا المجال دعم الأنشطة الأولمبية سواء كانت على المستوى العالمي أو على المستوى القاري مهما كانت الظروف السياسية أو الاقتصادية، وذلك لاقتناعها بأن الجهود الدولية الجماعية لا بد أن تأخذ دورها الفعال لمساندة الحركة الأولمبية على كافة المستويات وعدم التردد في ذلك لما يعبر عنه مثل هذا الدعم من تثمين للمعاني والأهداف السامية التي تتبناها وتسعى إليها الحركة الأولمبية.

ولقد حرص شباب الكويت على المشاركة في المحافل الرياضية الأولمبية بدعم من حكومة دولة الكويت وقت أن كانت البلاد تعيش في ظل احتلال عراقي غادر من دولة لم يتفهم نظامها تطلعات شعوب العالم المستقبلية نحو التعايش السلمي. ولم تكن مشاركة شباب الكويت في هذه المحافل إلا رسالة إلى العالم للتأكيد على رفضهم الظلم والتخلف السياسي، ومناداة نحو حياة سلمية كريمة تكون فيها الأخلاق والمثل الإنسانية واقعا ملموسا لا عبارات للاستهلاك الإعلامي.

إن القارة الآسيوية قد شرفت دولة الكويت لكي تحظى برئاسة المجلس الأولمبي الآسيوي منذ إنشائه، بالإضافة إلى استضافة مقر المجلس على أراضيها بما يعني تحميلها مسؤولية أكبر في هذا المجال. ومن على هذا المنبر، نؤكد لكم حرص حكومة دولة الكويت على

دعم هذا الصرح الأولمبي الآسيوي لترسيخ مفاهيم السلم والإخاء التي تسعى إليها شعوب القارة الآسيوية، رافضة بذلك الأصوات التي تنادي بالتفرقة والعصبية وسط مظاهر العنف والتطرف.

وإن الكويت وهي تحظى بمقعد رئيسي في اللجنة الأولمبية الدولية لتؤكد على دعمها لأي مشروع يصدر عن منظمتكم الموقرة بما يهدف مساندة الجهود الشاملة لترسيخ دعائم النظام العالمي الجديد. ولا يفوتنا في هذا المجال إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير للأصدقاء رئيس وأعضاء اللجنة الأولمبية الدولية على جهودهم المشكورة نحو النهوض بالحركة الأولمبية لتحقيق طموحاتها العادلة لشباب العالم.

إننا نعتقد أن على دول العالم الاهتمام بتنمية جوانب المعرفة والثقافة ذات الصلة بالمثل الأولمبية سواء من خلال التوجيه المباشر في المراحل التعليمية المختلفة وتطبيقها عمليا في الميادين الرياضية المتنوعة، أو من خلال الاستفادة من التطور الاعلامي للتوعية الشاملة حول هذا الموضوع.

إننا نؤمن بوجود الحاجة الماسة نحو تنشيط هذا المجال الشبابي الحيوي الذي يجب أن تبرمج له خطة شاملة ذات أهداف واضحة، وفعاليات إيجابية وسط جهود مستمرة للتقييم وإعادة الصياغة بما يحقق في النهاية الأهداف المرجوة.

إننا في الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية ما سبق الإشارة إليه، فإننا نود أن نلفت الأنظار إلى ضرورة زيادة الاهتمام بالبرامج الموجهة نحو تطوير رياضة المعاقين التي أصبحت معلما حضاريا في تلك الدول التي تسعى إلى تحقيق التكامل في مختلف الجوانب الحياتية لفئة المعاقين باعتبارهم فئة حيوية في المجتمع تتوافر فيها الطاقات الانتاجية المتنوعة التي في الإمكان الاستفادة منها. كما أن دول العالم مطالبة اليوم باتخاذ الإجراءات الحازمة نحو الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات والسلوكيات المدمرة للبيئة الطبيعية. فالآثار الناجمة عن التساهل في معالجة هذه الظواهر سوف تكون سلبية للغاية من شأنها أن تهدد مستقبل الحركة الرياضية ومبادئ الحركة الأولمبية الدولية.

تمنياتنا لكم بالتوفيق، والشكر والتقدير للأمانة العامة للأمم المتحدة على إعدادها للوثائق اللازمة لهذا الاجتماع، وأخلص الأمنيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة في أولمبياد أطلانطا ١٩٩٦ م.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا، السيدة ايفبوراي.

السيدة ايفبواري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء، أن أعرب، بالنيابة عن الوفد النيجيري، عن تعازي القلبية إلى حكومة وشعب اسرائيل على الخسارة المأساوية لرئيس الوزراء اسحاق رابين. فليتغمده الله بواسع رحمته.

إن فكرة إدراج هذا البند، "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي"، على جدول أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة قد انبثق من القرار ٢٩/٤٩ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وكانت الجمعية العامة قد طالبت قبل ذلك في القرار ١١/٤٨ المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بوقف جميع الأعمال العدائية خلال الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية لتمكين شباب العالم من المشاركة في الألعاب دون عائق. وفي هذا الصدد يؤيد الوفد النيجيري عقد هذه الجلسة للجمعية العامة ويرحب ببيان رئيس اللجنة الأولمبية الدولية.

إن الرياضة أداة لتعزيز التفاهم فيما بين الشعوب وتعزيز العلاقات المنسجمة فيما بين الرياضيين والمتحمسين، تأييدا لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها. ويعمل المثل الأعلى الأولمبي على تعزيز التفاهم الدولي، ولا سيما فيما بين شباب العالم، من خلال الرياضة والثقافة. وهذا هو السبب الذي من أجله يولي بلدي أهمية كبرى لتطوير الرياضة ويواصل تقديم الحوافز لشبابنا من أجل المشاركة في المنافسات الرياضية الدولية.

وبالمثل، قام بلدي بدور بناء في صياغة القرار CM/Res.28 (LXII) واعتماده من جانب مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والستين، المعقودة في أديس أبابا في حزيران/يونيه الماضي. ويؤيد ذلك القرار الذي اعتمده أيضا مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، في جملة أمور، النداء الموجه إلى المجتمع الدولي لإحترام قيام هدنة أولمبية تتوافق مع الألعاب الأولمبية الصيفية المقبلة في أطلانطا، جورجيا. وإننا نشاطر الاقتناع بأن

هذه الهدنة ستسمح بمشاركة أوسع نطاقا في تلك الألعاب.

ونحن مقتنعون بأن دعم المجتمع الدولي لجهود اللجنة الأولمبية الدولية والموجهة نحو تعزيز التفاهم الدولي والمساواة فيما بين الأمم ستكون له قيمة لا تقدر من أجل إنجاح الألعاب. ونرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها تلك اللجنة مع منظومة الأمم المتحدة في استرعاء الاهتمام للعلاقة بين الرياضة والمخدرات، والرياضة والبيئة والرياضة والصحة في الجلسات الأخيرة.

ونحن نعد للألعاب الأولمبية السادسة والعشرين في أطلانطا، جورجيا، في السنة المقبلة، نعتقد أن الهدنة الأولمبية تعتبر أعظم علامة إيجابية لذلك الدعم. ولهذا نطالب بالتأكيد مرة أخرى على الهدنة الأولمبية واحترامها بأمانة من جانب الدول الأعضاء، في وقت مبكر قبل افتتاح الألعاب وفيما بعد ذلك.

وبهذه الروح، يسعد وفدي أن يشترك في تقديم مشروع القرار A/50/L.15.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن للمثل الدائم لهنغاريا، السيد ستيفن ناتون.

السيد ناتون (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد حدث في ١٦ حزيران/يونيه ١٨٩٤ أن عرض البارون بيير دي كوبرتان، في باريس، فكرة تجديد الألعاب الأولمبية القديمة. وأن هنغاريا، مع ١٢ بلدا آخر كانت حاضرة في تلك الجلسة وكانت من بين الدول التسع التي التزمت فورا بتلك المبادرة. والآن، بعد أكثر من ١٠٠ سنة، نلتزم مرة أخرى بنفس التصميم، من أجل السلام والمثل الأعلى الأولمبي والهدنة الأولمبية.

لقد اصبحت هنغاريا من مقدمي مشروع القرار بشأن المثل الأعلى الأولمبي في هذه السنة. وأننا نولي أهمية كبرى لمناقشة الجمعية العامة للبند، "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي". ونؤمن إيمانا راسخا بأن الإنسانية تحتاج في الوقت الراهن إلى ذلك العالم السلمي والأفضل ولسوء الطالع، إن ذلك ليس لأول مرة منذ عام ١٨٩٦.

إن الاغتيال الوحشي للسيد إسحاق رابين، رئيس وزراء اسرائيل، يذكرنا مرة أخرى بمدى صعوبة وطول الطريق المؤدي إلى عالم سلمي أفضل. ومن أجل تحقيق حلم الوصول إلى ذلك العالم، نحتاج بالتأكيد إلى السلام بين الأمم وفي داخلها. وأود، من فوق هذه المنصة، أن أعرب عن تعازي المخلصة لأسرة رئيس الوزراء إسحاق رابين ولشعب اسرائيل على خسارتهم هذه.

إن النجاحات والهزائم، والفائزين والخاسرين، والابتسامات والدموع قد كانت من سمات السنوات المائة الماضية في جميع أنحاء العالم، سواء داخل الملاعب الرياضية أو خارجها. ولا يجب أن ينسى المرء التصفيق والفرح اللذين كانا يترددان في استاد أثينا منذ ١٠٠ سنة، تحية للفائزين الأوائل في الألعاب الأولمبية الحديثة. وينبغي أن نتذكر أيضا التصفيق في الاستاد في سراييفو في عام ١٩٨٤، عندما استضافت تلك المدينة الألعاب الأولمبية الشتوية. ولكن ينبغي أن نتذكر أيضا أنه بعد سنين قليلة فحسب أصبح نفس الاستاد في سراييفو معسكرا للاعتقال ثم مقبرة لضحايا الحرب الوحشية.

ونحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يمكننا، بل ويجب علينا أن نعمل سويا لمنع هذه المآسي من أن تتكرر مرة أخرى، في أي مكان. إن هذا أمر إلزامي، يمليه المثل الأعلى الأولمبي وضميرنا كذلك.

وفي عام ١٨٩٤ هلل الهنغاريون في باريس للبارون بيير دي كوبرتان حين اقترح بعث الألعاب الأولمبية من جديد. وشارك الرياضيون الهنغاريون في الدورة الأولى للألعاب الأولمبية في أثينا وحصلوا على ميداليتين ذهبيتين. ومنذ ذلك الوقت حاز الرياضيون الهنغاريون خلال المائة عام الأولى ١٣٤ ميدالية ذهبية ونود الإعراب عن أملنا في أن نجني في المائة عام المقبلة ١٣٤ ميدالية ذهبية أخرى.

ولا يفصلنا عن افتتاح دورة الألعاب الأولمبية المئوية في أطلانطا سوى ٢٥٦ يوما. وأصبح الحلم الذي يراود معظم الرياضيين والمدربين والمديرين الرياضيين في جميع أنحاء العالم هو الفوز ببعض الميداليات الذهبية في أطلانطا. وينطبق هذا على هنغاريا أيضا.

والترابط القائم بين الرياضة والسلام أمر معروف. وقد ظهر أيضا في مناقشاتنا اليوم. فاشتراك وزراء الشباب والرياضة في النظر في هذا البند اليوم رسالة

واضحـــة على أن الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي والسلام كل لا ينفصل حقا. وتتأكد أهمية عملنا بحضور رئيس اللجنة الأولمبية الدولية السيد خوان أنطونيو سامارانسن.

ونحيي المساعي المشتركة المتزايدة التي تبذلها اللجنة الأولمبية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة. كما تسلم هنغاريا بأهمية التعاون بين الحركة الأولمبية والدبلوماسية العالمية وتقدر هذا التعاون. ونرى أن هذه العلاقة لا يمكن إثباتها بشكل مقنع من جانبنا بأكثر من أن رئيس اللجنة الأولمبية الهنغارية ونائب رئيس اللجنة الأولمبية الدولية - وهو من أبطال رياضة السلاح العالميين - هو في الوقت نفسه سفيرنا لدى اسبانيا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمـــة الآن لممثـــل أوكـــرانيا، السيـــد بـــوريس هوديما.

السيد هوديما (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): لم يتمكن وفد أوكرانيا من الحديث هنا أمس. ولذا نود أن نتقدم اليوم بتعازينا القلبية الى حكومة وشعب اسرائيل لوفاة رئيس الوزراء السيد اسحق رابين. كما نود الإعراب عن اقتناعنا الجازم بأن استمرار عملية السلام في الشرق الأدنى سيكون أفضل تأبين لذكرى السيد رابين المجيدة، وتحديا للقوى التي تعترض مسار التسوية السلمية.

ويعتبر وفد أوكرانيا أن البند المطروح أمامنا اليوم وهو "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي" بند هام جاء في الوقت المناسب. وكلنا لا نزال اليوم متأثرين بشدة بالحدث الأخير ذي الأهمية التاريخية الهائلة، ألا وهو الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة. فقد قامت الأمم المتحدة على أنقاض الحرب العالمية الثانية، أكثر الحروب تدميرا في تاريخ البشرية. وطلب منها إنقاذ الأجيال القادمة من جميع ويلات الحرب. وللأسف فإن العالم رغم جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدروس المأساوية المستفادة من الحروب السالفة، يقف اليوم شاهدا على استمرار ظهور بؤرات جديدة للتوتر في مختلف مناطق العالم جنبا الى جنب مع التحركات الموفقة نحو تسوية المنازعات التي طال أمدها في السنوات الأخيرة.

ومـــن المعـــروف من أزمنة سحيقة أن الرياضة والألعاب الأولمبية من أكثر السبل فعالية لتحقيق السلام بين الأطراف المتنازعة لأن الصداقة بين الخصوم تأتي دائما وبلا استثناء نتيجة للقاءات رياضية.

أما تقليد الإيكيشيريا، أو الهدنة الأولمبية، الذي نشأ في اليونان منذ قرون فلا يزال مناسبا اليوم ليفرض على الأمم التسامح والتعاون والمنافسة المجزية في الرياضة والعمل. والرياضة وسيلة عالمية للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل الأفراد. فهي تتيح فرصة حقيقية ليعرف الإنسان نفسه ويشعر بانتماء الفرد للإنسانية. وتساعدنا الرياضة على تحسين الإحساس بالعالم من حولنا وعلى أن ننظر إليه بعين الإنسان السوي.

ونحن في أوكرانيا ندرك أنه يجب أن نغرس حب الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي في الشباب في وقت مبكر، ونبذل كل جهد ممكن للوصول الى تحقيق ذلك. فأصبح في أوكرانيا اليوم كثير من مدارس الرياضة للشباب والأطفال ومعاهد للتربية البدنية والتدريب الأولمبي ومدارس راقية للتدريب الرياضي. وفضلا عن هذا يؤم أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخـــص هذه المنشآت للثقافة البدنية والرياضة وحدها.

ومنذ أعلنت أوكرانيا استقلالها أنشئت لجنة أولمبية وطنية مع ١٠٤ اتحادات لأنـــواع جديدة من الرياضة اعترفت بها المنظمات الدولية. كذلك أنشئت فرق نظامية في ٤٣ مجالا رياضيا فضلا عـــن معهد لبحوث التدريب الرياضي والرياضة والمعهد الأوكراني العالي للمدربين الى جانب منشآت رياضية أخرى.

وتنفذ أعمال نشطة في أوكرانيا من أجل وضع أساس وطني تشريعي وتنظيمي للأنشطة الرياضية. وهكذا بدأنا في أوكرانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إنفاذ قانون خاص بالتدريب البدني والرياضة، وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤ صدر مرسوم رئاسي بدعم الدولة لتنمية الفنون والرياضة في أوكرانيا.

وفي السنـــوات الأخيـــرة أحرز الرياضيـــون الأوكرانيون سلسلـــة من النجاحات الهامة وحققوا انتصارات مجيدة لبلدنا. ومن بين الأسماء الكثيرة للرياضيين الأوكرانيين في البطولات الأولمبية والعالمية والأوروبية وحملة الميداليات سيرجي يوبكا في القفز بالزانة، وأوكسانا بايول في الرقص على الجليد،

وإينيسا كرافيتس في الوثب الثلاثي؛ وديمتري موناكوف في الرماية وغيرهم كثيرون ممن يعرفهم العالم أجمع.

وفي الدورة الأولمبية الشتوية في ليلهامر ظهر فريق المنتخب الأوكراني لأول مرة كفريق مستقل وجاء ترتيبه الثالث عشر بين ٥٧ فريقا في الترتيب غير الرسمي للفرق. وهذا العام ١٩٩٥ هو عام جولات التصفية لأولمبياد أطلانطا التي يستعد الرياضيون الأوكرانيون للتنافس فيها، وهم منهمكون في سباق من أجل أن يقع عليهم الاختيار للمشاركة في هذه الألعاب اليوبيلية.

وأوكرانيا تمر اليوم بأوضاع اقتصادية معقدة نتيجة للمشاكل الناجمة عن التحول من إدارة الاقتصاد بالأمر الى اقتصاد السوق. ورغم الصعوبات الشديدة التي يشهدها بلدنا في هذه المرحلة تجد حكومة أوكرانيا من القوة والموارد ما يكفي لهذا الجانب الهام من تنشئة الشباب وهو الرياضة والتدريب الرياضي.

ونعتبر الأرقام والحقائق التي ذكرتها لتوي إسهاما يستحق الذكر من أوكرانيا في سنة التسامح وفود التعبير عن أملنا في أن ترجح كفة المثل الأعلى الأولمبي والعقلانية والاحترام المتبادل، وفي نهاية المطاف السلام والصحة والرفاه، على كفة الخيار الأخرق المتمثل في الأعمال العدائية والجريمة والممارسات الضارة واليأس.

وقد انضمت أوكرانيا الى مقدمي مشروع القرار المعنون "المثل الأعلى الأولمبي" لأننا نعتبر أن أحكامه كلها تتفق تماما مع مصالح بلدي وترسي أساسا متينا لمزيد من تعزيز السلام والأمن بروح من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهداف الحركة الأولمبية. ونعتقد في الوقت نفسه أن المسائل المتعلقة بالشباب والرياضة يجب أن تظهر في المستقبل بشكل أتم في وثائق الأمم المتحدة في سياق تطوير الرياضة والتربية الرياضية. إذ أن الإنماء الشامل للتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية يتطلب كل دعم.

ومن فوق هذه المنصة أرجو أن تسمحوا لي أن أكرر ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة في السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأولمبي. فنحن نرى أن كلماته تنقل المعنى الدقيق للوحدة العضوية التي يقوم عليها الإنماء المشترك للرياضة والسلام:

"المثل الأعلى الأولمبي رتنيمة للتسامح والتفاهم بين الشعوب والثقافات. وهو دعوة الى المنافسة ولكن مع احترام الآخرين. والروح الأولمبية هي، بأسلوبها الخاص، مدرسة للديمقراطية".

وأود في الختام أن أدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى أن تبذل قصارى جهدها حتى نستطيع عشية الذكرى المئوية لانبعاث الألعاب الأولمبية أن نحقق المثل الأعلى الأولمبي الى أقصى قدر ممكن لصالح السلام والأمن والنمو المتسق للإنسانية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد حسن على حسين النعمة، الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة.

السيد النعمة (قطر): يطيب لي أن أتحدث في هذه الجمعية الموقرة، لمناقشة البند ٤٠ الذي جاء استجابة لمتطلبات البشرية في عصر الإنفراج الدولي والانفتاح الإنساني الذي نشهده في أيامنا هذه، ليكون منارا في سفر التاريخ تستهدي به مواكب الشباب الصاعد في دروب الرياضة مما يتيح المجال لبحث أفضل السبل الممكنة لتطوير وسائل الطموح الرياضي وغايات الحركة الأولمبية، ولإعطاء منظمة الأمم المتحدة فرصة وضع الأسس المرجوة والمفاهيم المبتغاة لدراسة تلك السبل وبلورة مناهج الرياضة لخدمة السلم والأمن والاستقرار في العالم.

فغاية الحركة الأولمبية بأنشطتها المختلفة وأدواتها المتباينة هي من صميم غايات الأمم المتحدة، لذا لزم توطيد العلاقات بينها وبين هذه المنظمة لتحقيق الأهداف المشتركة التي يدعو اليها ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الأولمبي، ولن يتأتى ذلك إلا بالتركيز على وضع الأسس القوية والمناهج القويمة لإعداد شباب العالم إعدادا سليما وتربيته على فضائل السلم وقيم الخير وإرضاع قواه البدنية وتغذيتها بمبادئ التعاون لتغدو قادرة على تحقيق ما ترنو إليه من لبانات المحبة وتنشيط أدوار التعاون وتقريب أشواط المرامي والأطوار مما يؤدي بالتالي الى تحقيق ذلك التعاون المنشود في العلاقات الرياضية بين الدول الأعضاء، وتوجيهها نحو الأفضل والأكمل على أساس مبادئ التنافس الرياضي المحمود وإبراز غايات التباري في ميادين الحركة الأولمبية.

وهذا الأمر يعزز أهداف منظومة الأمم المتحدة وكفالة مساواة الأمم في الحقوق الإنسانية، هذه الحقوق التي يشكل تعزيز التربية البدنية والرياضية الأولمبية فيها عنصرا حيويا لتحقيق الأهداف الإنسانية السامية.

وانطلاقا من ذلك كله، دأبت دولة قطر بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى على مشاركة الجهود الدولية المنشودة وطموحات البشرية في بناء مجتمع مزدهر تتمتع فيها فصائل الشباب بنعماء الرياضة السامية، وقيم النهضة الأولمبية العالمية.

كما حرصت كل الحرص على مواكبة التطور الإنساني في طموحاته الرياضية المرتجاة، فعملت جاهدة على خلق بيئة رياضية صالحة لأجيالها تتحقق لها طموحاتها فيه، وتكون لها رديفا عاملا ومعينا دائبا في مسيرة صعودها التنموي وعطائها الخلاق المبدع في بناء نهضة اجتماعية شاملة تائقة الى غد أفضل، تقوم دعائمها على التنمية الاجتماعية وتطوير آليات العمل الإنساني المثمر وبلورة وتيرة إنتاجه المبدع.

وتحقيقا لكل تلك المفاهيم والقيم المنطلقة من الحركة الأولمبية واستجابة لمتطلبات الشبيبة في بلادنا، تقوم دولة قطر بالتركيز على إقامة المنشآت الرياضية ذات المواصفات الأولمبية وتطوير وسائلها وآلياتها، مما جعلها قادرة على القيام بنجاح في استضافة كأس العالم للشباب (الفيفا) واستضافة التصفيات النهائية لكأس العالم عام ١٩٩٤ عن قارة آسيا كما جعلها قادرة على تحقيق الإنجازات المتمثلة في فريق ألعاب القوى، كما شاركت دولة قطر في الاجتماعات والدورات الأولمبية الرياضية المتعددة وهي ترنو الى مواصلة مسيرتها في استضافة البطولات واللقاءات الأولمبية.

كما أن دولة قطر تقوم بالتركيز على تشييد بيوت الشباب الموزعة على المدن المتعددة، وذلك تحقيقا للأهداف الأولمبية السامية، وتقوم الهيئة العامة للشباب والرياضة في بلادنا بمواصلة الجهود الدؤوبة لإبراز قيم التعاون الشبابي وتطوير مفاهيم علاقات شبيبتنا بشباب العالم، إحياء للقيم الأولمبية الداعية الى بناء جسور الأمل والتعاون والتفاهم المتبادل والصداقة والتضامن بين الشعوب فنحن نرى في تعزيز القيم الأولمبية سبيلا مشرقا في الوجود يعين على بناء مستقبل أفضل للإنسان في عالم جديد، تتعزز فيه ثقة الشعوب بحضارتها ومقومات وجودها، وتتعلق فيه بعوامل انطلاقها الإنساني، يوقد جذوتها المثل الأولمبي، ويحدو ركابها في عمق وحيوية، تعبيرا عن تلاقي الإرادات الإنسانية في مظاهر مشرقة بالأخذ المبدع، ووجوه العطاء المتبادل، وتسمو فيه قدرات التنافس الأولمبي المبدع، في بناء عالم حافل بالمثل العليا، ونواميس القيم السامية عامر بالألفة والآلاف، يحتضن آمال البشرية بأصفى ما ينطوي عليه ضميرها الصادق وأوسع ما تكون عليه آفاق الغد الإنساني المأمول، ليغدو أغنى وأسنى وأجمل وأرحب. ولهذا كله فإن دولة قطر قد تبنت مشروع القرار المعروض على جمعيتكم الموقرة راجين منكم تأييده ومساندته.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة حول هذا البند.

قبل أن نبت في مشروع القرار، أود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت مشتركة في تقديم مشروع القرار A/50/L.15: أذربيجان، اندونيسيا، أوروغواي، إيران (جمهورية - الاسلامية)، ايرلندا، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، جمهورية افريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، العراق، عمان، قطر، كازاخستان، كولومبيا، الكويت، لختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، المغرب، ملاوي، ميانمار، النرويج، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، هندوراس.

بعد إضافة هذه الدول، نكون قد حققنا رقما قياسيا للمشتركين في تقديم مشاريع القرارات حتى اليوم، وهو ١٦١ دولة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.15.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.15 (القرار ١٣/٥٠).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أعطي الكلمة الآن لممثل ايطاليا.**

السيد بوساكا (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **كما أعلن الممثل الدائم لايطاليا في جلسة أمس، يود وفد ايطاليا أن يكون من المشتركين في تقديم مشروع القرار الذي اعتمد الآن.**

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **تم أخذ هذا الطلب في الاعتبار.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إنهاء نظرها في البند ٤٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة** A/INF/50/5/Add.2 **(الإضافة الثانية) التي تتضمن برنامجا مؤقتا للعمل وجدولا للجلسات العامة لما تبقى من تشرين الثاني/ نوفمبر ولشهر كانون الأول/ديسمبر. وهذه الإضافة تجب الوثيقة** A/INF/50/5/Add.1 **(الإضافة الأولى) والاعلانات التي أصدرتها منذ صدور الإضافة الأولى.**

وقد صدر جدول الجلسات هذا لمساعدة الوفود على تخطيط أعمالها. وستحاول الأمانة العامة، بدورها، ضمان أن تتاح للوفود الوثائق ذات الصلة قبل مناقشة أي بند من بنود جدول الأعمال.

وقائمة المتكلمين مفتوحة الآن لكل بند من البنود المدرجة في الوثيقة A/INF/50/5/Add.2. **وأود أن أوضح أنه ما زالت هناك بضعة بنود لم يتحدد بعد موعد مناقشتها. وسوف أعلن مواعيد النظر في تلك البنود في حينه وقبل بحثها بوقت كاف. وسوف أخبر الجمعية أيضا بأية إضافات أو تغييرات.**

وكما ذكرت للجمعية في إعلاناتي السابقة، آمل أن نلتزم قدر الإمكان بهذا الجدول حتى تتمكن الجمعية من أن تفي بمسؤولياتها بأقصى ما يمكن من الفعالية والسرعة. ومرة أخرى أناشد الممثلين الذين سيتقدمون بمشاريع قرارات أن يفعلوا ذلك قبل وقت كاف من المواعيد المحددة للنظر في البنود، لإعطاء الأعضاء الوقت الكافي لدراستها.

وأود أن أكرر أن مشاريع القرارات التي تنطوي على تغييرات في برنامج العمل أو نفقات إضافية تحتاج الى وقت إضافي، لأنها ستتطلب بيانا من الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

وفضلا عن ذلك، ستحتاج اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة الى وقت كاف للنظر في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على أي مشروع قرار قبل أن تبت فيه الجمعية العامة.

وبالنسبة لموضوع مشاريع القرارات أيضا، أود أن أذكر الأعضاء بأنه، في ضوء عدد مشاريع القرارات المتوقع تقديمها في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، وفي ضوء الحاجة المحتملة الى إجراء مشاورات بشأنها بغرض التوصل الى توافق في الآراء، تقرر أن يكون الموعد النهائي لتقديم مشاريع قرارات في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال يوم الجمعة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠